

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٧٨

الجمعة، ١١ حزيران/يونيه ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

البند ١٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية العامة، وعلى النحو المشار إليه في رسالتي المؤرخة ٢ حزيران/يونيه، في انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي مدة عضويتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. والأعضاء الخمسة غير الدائمين المنتهية ولايتهم هم: إستونيا وتونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفييت نام والنيجر. وهذه الدول الخمس لا يمكن إعادة انتخابها. ولذلك، ينبغي ألا ترد أسماؤها في بطاقات الاقتراع.

وإلى جانب الأعضاء الدائمين الخمسة، سيضم مجلس الأمن في عام ٢٠٢٢ الدول التالية: أيرلندا وكينيا والمكسيك والنرويج والهند. ومن ثم، ينبغي أيضا ألا ترد أسماء تلك الدول في بطاقات الاقتراع. ومن بين الأعضاء الخمسة غير الدائمين الذين ستستمر عضويتهم في عام ٢٠٢٢، هناك اثنان من دول أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ،

رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام

إلى رئيس الجمعية العامة (A/75/661/Add.4)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود، وفقا للممارسة المتبعة، أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/75/661/Add.4، التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن جمهورية إيران الإسلامية قد سددت، منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/75/661/Add.3، المبلغ اللازم لتخفيض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالمعلومات

الواردة في الوثيقة A/75/661/Add.4؟

تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



21-14897 (A)



الوحيد من بين دول أوروبا الشرقية، تم اعتماد مرشح واحد، وهو ألبانيا. وبالنسبة للمقعد الشاغر من بين دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هناك مرشح واحد تؤيده المجموعة، وهو البرازيل.

ووفقاً للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، سنشرع الآن في الانتخاب بالاقتراع السري.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أذكر الأعضاء بأنه عملاً بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت. لذلك، فإن أي إعلانات، بما فيها الإعلانات المتعلقة بسحب الترشيحات، ينبغي أن تصدر قبل بدء عملية التصويت، أي قبل الإعلان عن بدء عملية التصويت. بالإضافة إلى ذلك، لن تُعطى بطاقات الاقتراع إلا للممثل الجالس مباشرة خلف اللوحة التي تحمل اسم البلد.

وكما هو مبين في رسالتي المؤرخة ٢ حزيران/يونيه ٢٠٢١، طُلب إلى جميع الممثلين أن يتسلموا بطاقات اقتراعهم من مكتب الوثائق الشرقي الواقع في الجزء الخلفي من قاعة الجمعية العامة، قبل أن يجلسوا. وأطلب من الممثلين أن يستخدموا بطاقات الاقتراع هذه فقط. ويطلب من الممثلين البقاء في مقاعدهم إلى أن يطلب منهم الإدلاء بأصواتهم. وفي حين أن صيغة ١+١ المبينة في رسالتي المؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٢١ ستُطبق على هذه الجلسة، ينبغي أن يسير ممثل واحد فقط لكل وفد من المقاعد الوطنية للإدلاء بصوته.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٧١/٣٢٣، المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، طُبعت أسماء المرشحين التي تم إبلاغها إلى الأمانة العامة على بطاقات الاقتراع لكل مجموعة من المجموعات الإقليمية. كما أُضيفت في بطاقات الاقتراع خانات خالية تعادل عدد المقاعد الشاغرة المطلوب شغلها في كل مجموعة من المجموعات الإقليمية لكتابة أسماء أخرى، حسب الاقتضاء.

وأرجو من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع التي جرى توزيعها ووضع علامة "X" في المربعات المجاورة لأسماء المرشحين

وعضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واثنان من دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وبالتالي، وعملاً بالفقرة ٣ من القرار ١٩٩١ ألف (د-١٨)، المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣، ينبغي انتخاب الأعضاء الخمسة غير الدائمين وفقاً للنمط التالي: ثلاثة أعضاء من دول أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، وعضو واحد من دول أوروبا الشرقية، وعضو واحد من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويرد ذلك النمط في بطاقات الاقتراع.

وجرياً على الممارسة المتبعة، هناك نقاهم مؤداه أن من بين الدول الثلاث التي تُنتخب من بين دول أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ، ينبغي أن تكون اثنتان من أفريقيا وواحدة من منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وأود أن أبلغ الجمعية بأن المرشحين - الذين لا يتجاوز عددهم عدد المقاعد الواجب شغلها - والذين يحصلون على أكبر عدد من الأصوات وعلى أغلبية ثلثي أصوات الحاضرين والمصوتين، سيُعلن انتخابهم. وإذا كان عدد المرشحين الحاصلين على أغلبية الثلثين أقل من عدد الأعضاء الواجب انتخابهم، تجري اقتراعات إضافية لشغل المقاعد المتبقية، ويقتصر التصويت على المرشحين الحاصلين على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق على ألا يزيد عن ضعف عدد المقاعد المتبقية التي ينبغي ملؤها.

وتمشيا أيضاً مع الممارسة السابقة، في حالة تعادل الأصوات، وعندما يصبح من الضروري تحديد المرشح الذي سيعود إلى الجولة التالية من الاقتراع المقيد، سيُجرى اقتراع مقيد خاص يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الأصوات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه الإجراءات؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) فيما يتعلق بالترشيحات، أبلغت بما يلي. بالنسبة للمقاعد الثلاثة الشاغرة من بين الدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ، أبلغت بوجود ثلاثة مرشحين تم اعتمادهم وهم: الإمارات العربية المتحدة، وغابون، وغانا. وبالنسبة للمقعد الشاغر

وقد وافق ممثلو الدول التالية على تولي فرز الأصوات: أيرلندا وترينيداد وتوباغو وقبرص ولاتفيا وموزامبيق. ووضعت صندوق اقتراح واحد في واجهة قاعة الجمعية العامة، حيث يمكن لغازي الأصوات مراقبته بالاقتران مع عملية التصويت. وبالنسبة لعملية الإدلاء بالأصوات، سينادي الأمين اسم كل وفد وفقاً لترتيب بروتوكول الجلوس في الجمعية العامة، ابتداءً بوفد آيسلندا، وسيطلب من الممثل المعني أن يشرع في الإدلاء بصوته. ويرجى من الممثلين أن يمارسوا مسافة تباعد لا تقل عن مترين وألا يشرعوا في الإدلاء بأصواتهم إلا بعد انتهاء الممثل السابق أو الممثلة السابقة من التصويت. وسيستمر هذا الترتيب حتى انتهاء آخر ممثل أو ممثلة من التصويت.

وبعد الإدلاء بأصواتهم، سيغادر الممثلون قاعة الجمعية العامة عبر المخرج الكائن في الجانب الغربي ويعودون إلى مقاعدهم من خلال الأبواب الكائنة في الجانب الشرقي. وقد وضعت لافتات مكتوب عليها "معاودة الدخول" لتوجيه الممثلين لدى عودتهم إلى قاعة الجمعية العامة.

وبعد الانتهاء من الإدلاء بجميع الأصوات، سيعمل إغلاق باب التصويت وسيواصل المجتمعون النظر في بنود أخرى على النحو المعلن في يومية الأمم المتحدة. وسيتوجه فارزو الأصوات، برفقة موظفي الأمانة العامة، إلى قاعة مجلس الوصاية لفرز الأصوات. وعند استلام النتائج التي صدق عليها فارزو الأصوات، ستعلن النتائج. وستُبث وقائع الجلسة العامة، بما في ذلك إعلان النتائج، عبر شبكة الإنترنت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه الإجراءات؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نبدأ الآن عملية التصويت.

بدعوة من الرئيس، تولى ممثلو أيرلندا وترينيداد وتوباغو وقبرص ولاتفيا وموزامبيق فرز الأصوات.

أجري تصويت بالاقتران السري.

من المنطقة المعنية الذين يرغبون في التصويت لهم و/أو كتابة أسماء المؤهلين الآخرين في الخانات الخالية. وإذا تم التأشير على المربع المجاور لاسم مرشح من المرشحين، فلا يتعين تكرار كتابة اسم ذلك المرشح على السطر الفارغ. ولا يجوز أن يتجاوز العدد الإجمالي للمربعات المؤشر عليها/والأسماء المكتوبة بخط اليد عدد المقاعد الشاغرة المطلوب شغلها على النحو المبين في بطاقة الاقتراع.

وسيعمل بطلان أي بطاقة اقتراح إذا كانت تتضمن عدداً من أسماء الدول الأعضاء من المنطقة المعنية يفوق عدد المقاعد المخصصة لها. وبناءً عليه، ينبغي ألا يتجاوز العدد الإجمالي للصناديق و/أو الأسماء المكتوبة بخط اليد، في بطاقات الاقتراع التي تحمل علامة "ألف"، بالنسبة للدول الأفريقية ودول آسيا والمحيط الهادئ، ثلاثة؛ وفي بطاقات الاقتراع المؤشر عليها "باء"، لدول أوروبا الشرقية، فإن العدد الإجمالي للمربعات المؤشر عليها و/أو الأسماء المكتوبة بخط اليد ينبغي ألا يتجاوز الواحد؛ وفي بطاقات الاقتراع المؤشر عليها "جيم"، لدول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإن العدد الإجمالي للمربعات المؤشر عليها و/أو الأسماء المكتوبة بخط اليد ينبغي ألا يتجاوز الواحد؛

كما ستعتبر بطاقة الاقتراع لاغية إذا لم تكن أي من أسماء الدول الأعضاء الواردة في تلك البطاقة تنتمي إلى المنطقة المعنية.

وإذا كانت بطاقة اقتراح لمنطقة ما تتضمن الفئات التالية من أسماء الدول الأعضاء، فإن هذه البطاقة تبقى صالحة لكن التصويت للدولة العضو من هذه الفئة لن يحسب: أولاً، أسماء الدول الأعضاء التي لا تنتمي إلى المنطقة المعنية أو، ثانياً، أسماء الدول الأعضاء الذين لا يزالون أعضاء غير دائمين في المجلس في العام المقبل.

وإذا تضمنت بطاقة الاقتراع أي ملاحظة غير الأصوات المؤيدة لمرشحين معينين، سيتم تجاهل هذه الملاحظات. وإذا ارتكب خطأ في ملء بطاقة الاقتراع، ينبغي للوفد المعني أن يطلب ورقة اقتراح جديدة من الأمانة العامة في المكتب الشرقي لموظفي شؤون المؤتمرات.

البند ١١٧ من جدول الأعمال

الإخطار الوارد من الأمين العام بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة

مذكرة الأمين العام (A/75/300)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا لأحكام الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وبموافقة مجلس الأمن، فإن الأمين العام مكلف بإخطار الجمعية العامة بالمسائل المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين التي يتناولها مجلس الأمن والمسائل التي توقف المجلس عن تناولها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بمذكرة الأمين العام الواردة في الوثيقة A/75/300؟
وتقرر ذلك (المقرر ٧٥/٥٦٧).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٧ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

البند ٣٠ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن

تقرير مجلس الأمن (A/75/2)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أرحب برئيس مجلس الأمن في الجمعية العامة إذ ننظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/75/2).

وأود أن أشكر الرئاسة الإستونية للمجلس، التي ستقدم لنا التقرير اليوم، ووفد النيجر، على قيادته عملية صياغة مقدمة التقرير، والوفد الصيني على جهوده لإعداد التقرير خلال فترة رئاسته للمجلس.

ولا غلو مهما جرى التأكيد على أهمية المناقشة التي نعقدتها اليوم. ومن خلال ميثاق الأمم المتحدة، أناطت جميع الدول الأعضاء

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): كما أعلن سابقا، ستواصل الجمعية العامة، أثناء فرز الأصوات، الجلسة العامة لتناول البند الفرعي (ك) من البند ١٢٠ من جدول الأعمال والبندين ١١٧ و ٣٠ من جدول الأعمال.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وغيرها من التعيينات

(ك) إقرار تعيين الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مذكرة الأمين العام (A/75/909)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تنص الفقرة ٢٧ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) على أن الأمين(ة) العام(ة) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعينه الأمين العام للأمم المتحدة، وأن هذا التعيين تقره الجمعية العامة.

وكما ورد في الفقرة ٢ من مذكرته (A/75/909)، يقترح الأمين العام، عملا بذلك القرار، تعيين ربيكا غرينسبان، من كوستاريكا، أمينة عامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لفترة مدتها أربع سنوات. وستُبلّغ الجمعية العامة في مرحلة لاحقة بالتاريخ الفعلي لتعيينها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تود أن تؤكد تعيين الأمين العام لربيكا غرينسبان، ممثلة كوستاريكا، أمينة عامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لولاية مدتها أربع سنوات؟

تقرر ذلك (المقرر ٧٥/٤٢٠).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ك) من البند ١٢٠ من جدول الأعمال.

إذ نعيد البناء بعد جائحة كوفيد-١٩. إن مجلس الأمن بالنسبة لملايين الناس في جميع أنحاء العالم، هو وجه الأمم المتحدة وتجسيدها. ويعتبر نجاحه أو فشله في تحقيق ولايته نجاحاً للأمم المتحدة أو فشلها. ومن الأهمية بمكان أكثر من أي وقت مضى أن تكون جهودنا فعالة وكفؤة لكي تكون الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، صالحة لذلك الغرض حتى نتمكن من تقديم أفضل الخدمات لمن نخدمهم.

والتقرير ليس سوى واحد من العديد من التفاعلات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وكما يعلم الأعضاء، فإن رئاسة مجلس الأمن وأنا مكلفون بمهمة المضي قدما في عملية اختيار وتعيين الأمين العام المقبل. ونظرا للدور الحاسم الذي يؤديه الأمين العام في ضمان إدارة المنظمة بأكثر قدر ممكن من الكفاءة والفعالية، ونظرا لأن العالم الخارجي يتوقع على نحو متزايد أن تقي المنظمة بأعلى المعايير الممكنة، فقد التزمت بضمان أن تظل عملية الاختيار والتعيين مسترشدة بمبدأي الشفافية والشمولية. وآمل أن يتسنى الانتهاء من العملية بنجاح في الأسبوع المقبل، عندما تجتمع العضوية مرة أخرى لاتخاذ القرار النهائي.

وإنني أنطلع إلى الاستماع إلى آراء الأعضاء بشأن التقرير السنوي لهذا العام، فضلا عن المقترحات المتعلقة بأفضل السبل لجعله أداة أكثر فائدة لتتجر فيه الجمعية العامة، ونحن نتطلع إلى التحسين المستمر للتفاعل بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة.

وأعطي الكلمة الآن لرئيس مجلس الأمن، سعادة السيد سفين يورغنسن، لعرض تقرير مجلس الأمن.

السيد يورغنسن (إستونيا)، رئيس مجلس الأمن (تكلم بالإنكليزية):
بالنيابة عن جميع أعضاء مجلس الأمن، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على خدمته على رأس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، وعلى ترتيب جلسة اليوم.

وتشرف إستونيا، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه ٢٠٢١، بتقديم التقرير السنوي للمجلس (A/75/2)، الذي يغطي

في الأمم المتحدة بمجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، ركيزة من الركائز الثلاث للأمم المتحدة. واتفقنا على أن يتصرف مجلس الأمن بالنيابة عنا في الاضطلاع بواجباته. ونتيح لنا جلسة اليوم الوفاء بولائتين حددهما الميثاق: أولاً، أن يقدم مجلس الأمن، عملاً بالمادة ٢٤، تقريراً سنوياً عن عمله إلى الجمعية العامة، وثانياً، أن تنتظر الجمعية العامة في التقرير، كما تنص المادة ١٥.

ويتعلق تقديم التقرير السنوي والنظر فيه بالوفاء بمسؤولية بموجب الميثاق، ومناقشتنا اليوم حاسمة الأهمية. إذ تتيح لنا تقييم العمل الذي يقوم به المجلس بالنيابة عنا، وتتيح لنا الفرصة لمساءلة المجلس عن إجراءاته، وفي الواقع والأهم، في الحالات حيث يخفق في اتخاذ إجراء.

وأثني على أعضاء المجلس لتقديمهم التقرير السنوي في الوقت المناسب لأول مرة في التاريخ الحديث. إنها خطوة إيجابية نحو تعزيز شفافية المجلس ومساءلته أمام عموم الدول الأعضاء. وآمل أن تستمر هذه الممارسة لضمان قدر أكبر من القدرة على التنبؤ وبالتالي معالجة الجمعية العامة للتقرير بمزيد من التأني.

وكما نص التقرير، اتسم عام ٢٠٢٠ بالعديد من الأزمات والنزاعات الجارية في جميع أنحاء العالم التي تتطلب اتخاذ المجلس للإجراءات الفورية. وعلى الرغم من الآثار السلبية التي ترتبت على عمله جراء مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، فإنني أرحب بأن المجلس حافظ على نشاطه بالصيغتين عن طريق الإنترنت والشكل المختلط على حد سواء للاضطلاع بمسؤولياته. لكنني ألاحظ أيضاً مع الأسف أنه كانت هناك مناسبات انقسم فيها المجلس ولم يتمكن من الارتقاء إلى مستوى التحدي، ولذلك أخفق في الوفاء بولايته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، مما أسفر عن عواقب مميته وتسبب في معاناة إنسانية كبيرة.

وفي أيلول/سبتمبر، وبينما كنا نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة، أكد زعماء العالم مجدداً أن عمل الأمم المتحدة يكتسي أهمية أكثر من أي وقت، لا سيما في ضوء التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. ويتطلع العالم إلى الأمم المتحدة من أجل القيادة

وواصل المجلس تلقي إحاطات عن أعمال هيئاته الفرعية، بما في ذلك لجان الجزاءات التابعة له. وعقد مناقشة مفتوحة سنوية بشأن أساليب عمله في أيار/مايو ٢٠٢٠ للنظر في تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2010/507، وللمناقشة كيفية ضمان الشفافية والكفاءة والفعالية في عمله.

وفي الختام، يسرني أن أقول إنه على الرغم من القيود المفروضة على أساليب عمل المجلس نتيجة لجائحة كوفيد-١٩، فقد تمكن من إنهاء التقرير واعتماده حتى في وقت أبكر من العام الماضي.

إن نظر الجمعية في تقرير المجلس جانب مهم جدا من جوانب الشفافية، وأطلع إلى مناقشة أعضاء الجمعية العامة للتقرير. وسأقل آراءهم إلى زملائنا في مجلس الأمن.

السيد دوارتي لوبيز (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أخذ الكلمة بالنيابة عن الأعضاء الـ ٢٧ في مجموعة المسألة والاتساق والشفافية: الأردن، وإستونيا، وأوروغواي، وأيرلندا، وبابوا غينيا الجديدة، وبيرو، والدانمرك، ورواندا، وسلوفينيا، والسويد، وشيلي، وغابون، وغانا، وفنلندا، وكوستاريكا، ولكسمبرغ، وليختشتاين، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، وهنغاريا وبلدي البرتغال.

ونرحب بالتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/75/2)، الذي اعتمده المجلس في جلسته ٨٧٨١، المعقودة في ٢٧ أيار/مايو. ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم والرئاسة الإستونية للمجلس لشهر حزيران/يونيه على تقديم التقرير لعام ٢٠٢٠.

وتهدف مجموعة المسألة والاتساق والشفافية إلى تعزيز أُمم متحدة أكثر شفافية وفعالية وكفاءة. إن تعزيز التفاعل المجدي لمجلس الأمن مع الجمعية العامة وزيادة الشفافية والمسألة فيما يتعلق بعمل المجلس تجاه العضوية الأوسع للأمم المتحدة هو من أولويات المجموعة. وبينما نظرنا في الدورة الرابعة والسبعين في التقرير في جلسة غير رسمية عقدت عبر الإنترنت، يسرنا أن الظروف الراهنة

الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وأتقدم بالشكر إلى وفد النيجر على إعداد مقدمة التقرير ولأعضاء المجلس الآخرين على مساهماتهم فيه. وبالنيابة عن مجلس الأمن، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمانة العامة وجميع الأطراف الأخرى المشاركة في تجميع هذا التقرير وإعداده.

إن ميثاق الأمم المتحدة يعهد إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. ويسعى مجلس الأمن، بدعم من أعضاء الأمم المتحدة، إلى الاضطلاع بمسؤولياته بنشاط، ودعم جهود حفظ السلام، والحث على الحل السلمي للنزاعات في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس ٨١ جلسة بالحضور الشخصي و ٢٦٩ مؤتمرا بالفيديو. ووافق المجلس على اعتماد أساليب عمل استثنائية تتيح الاستمرارية في عمله خلال فترة انتشار الجائحة؛ وقد تكررت هذه الأساليب في معظمها خلال كل رئاسة للمجلس في الفترة من آذار/مارس إلى كانون الأول/ديسمبر.

واعتمد المجلس ٥٧ قرارا، بالحضور الشخصي وبإجراء مكتوب وأصدر ١٣ بيانا رئاسيا. وأصدر ٤٦ بيانا للصحافة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتمكن من القيام بأية بعثات ميدانية بسبب جائحة كوفيد-١٩.

وواصل المجلس التركيز على الحالات التي تؤثر على السلام والأمن في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والشرق الأوسط. وفي العام الماضي، واصل النظر في المسائل المواضيعية والعامة والشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك عدم الانتشار؛ والأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية؛ وحماية المدنيين في النزاعات المسلحة؛ والأطفال والنزاع المسلح؛ وعمليات حفظ السلام وبناء السلام؛ والمرأة والسلام والأمن؛ والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية.

المجلس بالنسبة لغير أعضاء المجلس وغيرهم من أصحاب المصلحة على حد سواء.

ونرحب بإدخال عناوين واضحة بشأن الملفات الفردية والمواضيعية. ويمكن أيضا أن تتعكس بشكل أفضل مساهمات مقدمي الإحاطات من أجهزة الأمم المتحدة الأخرى أو المجتمع المدني، وكذلك مساهمات غير الأعضاء في المجلس خلال الاجتماعات ذات الصلة. كما نقترح إدراج تفاصيل عن مشاريع القرارات التي لم يعتمدها المجلس. وتود مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية أيضا أن تؤكد على أهمية التقييمات الشهرية التي أجرتها رئاسات المجلس وأن تشجع على تجميعها واستخدامها. وتشكل تلك التقييمات وثائق مرجعية مهمة تعكس آراء الأعضاء وتسترشد بها أعمال واضعي التقرير السنوي ومداولات المجلس بشأن هذه المسألة. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، من الأهمية بمكان أنه على الرغم من تشجيع الرئيس بشدة على التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين، ينبغي عدم اعتبار أن التقييم يمثل آراء المجلس ككل، وبالتالي ينبغي ألا يتأثر جوهر التقييمات جراء توافق الآراء أو الإجماع.

ونود أيضا أن نشيد بالجهود المبذولة لزيادة شفافية أنشطة المجلس، حيث يعقد رؤساء مجلس الأمن المتعاقبون جلسات إحاطة لجميع الأعضاء في بداية رئاستهم وجلسات ختامية في نهاية رئاستهم. ونشجع جميع أعضاء المجلس الحاليين والقادمين على مواصلة تلك الممارسة وتعزيزها. وتحقيقا لهذا الغرض، ستقدم المجموعة ورقة غير رسمية عن ورقية عن جلسات الاختتام في الوقت المناسب.

ثالثا، وإذ نتطلع إلى التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ وما بعده: سيظل العام الحالي يتسم بالتحديات الاستثنائية التي فرضتها جائحة كوفيد-١٩، سواء على أداء مجلس الأمن أو على جميع البنود المدرجة في جدول أعماله تقريبا.

وتكرر المجموعة دعوتها المجلس إلى إيلاء الاعتبار الواجب، في مقدمة التقرير، لتأثير الجائحة على السلم والأمن الدوليين وعمل

تسمح للجمعية العامة بعقد مناقشة اليوم بالحضور الشخصي، مما يسهم في التمسك بأعلى معايير الشفافية والشمول.

واليوم، تود المجموعة أن تتناول عملية وجوه التقرير السنوي لمجلس الأمن لعام ٢٠٢٠، فضلا عن التقارير المقبلة.

أولا، تنوه المجموعة بالتقدم المحرز في الجدول الزمني لاعتماد مجلس الأمن للتقرير. ونشيد بالنيجر على تفانيها في توجيه هذه العملية وتنسيق تقديم التقرير. إن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٠ هو أول تقرير يتبع الجدول الزمني الأكثر دقة الذي حدده رئيس مجلس الأمن في المذكرة S/2019/997 في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩. ونشيد باعتماد المجلس للتقرير قبل ثلاثة أيام من الموعد النهائي المحدد في ٣٠ أيار/مايو، الذي تحدده المذكرة المذكورة أعلاه، ونظر الجمعية العامة فيه بعد ذلك مباشرة.

ثانيا، يقدم التقرير لمحة قيمة وواقعية عن عمل مجلس الأمن خلال العام الماضي، الذي تأثر تأثيرا عميقا بأزمة جائحة كوفيد-١٩. وكما ذكر في المقدمة، فإن المجلس

ولم يكن بوسع المجلس عقد جلسات بالحضور الشخصي والقيام بعدة بعثات ميدانية نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، مما أثر في عمله بوجه عام وفي أساليب عمله (A/75/2، الفقرة ١).

وتشدد مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بوجه خاص على أهمية الحفاظ على الذاكرة المؤسسية في أساليب عمل المجلس في ظروف استثنائية وتشجع على مواصلة مناقشة الدروس المستفادة، مع مراعاة أهداف مثل الاستعداد لحالات الطوارئ وفعالية وكفاءة وشفافية عمل المجلس.

ونقدر أيضا الجهود المبذولة من أجل العودة التدريجية إلى قاعة مجلس الأمن وطرائق العمل المترابطة، في ضوء تطور القيود المفروضة في نيويورك وفقا لجائحة كوفيد-١٩. ومع ذلك، نأسف لأن القيود الصحية التي فرضت خلال عام ٢٠٢٠ أثرت على شمولية

ومن حيث الجوهر، وعلى الرغم من المفاوضات الطويلة والصعبة، بعث المجلس في نهاية المطاف برسالة قوية تتم عن المسؤولية باتخاذ القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠). ولا يزال الالتزام بوقف لإطلاق النار على الصعيد العالمي أمراً حاسماً في ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين وتركيز جهودنا في مكافحة الجائحة.

ثانياً، شهد عام ٢٠٢٠ الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وخلال هذا الوقت، شهدنا تطورات مشجعة في مجال المرأة والسلام والأمن، على سبيل المثال، في كولومبيا والسودان والعملية السياسية في اليمن. ومع ذلك، لا يمكننا الاستمرار في الرضا بالتطورات المشجعة مع العلم أن زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار أمر ضروري لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها.

وقد أظهرت الاحتفالات بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٢٠ أننا لسنا بالضرورة بحاجة إلى قرار جديد بشأن المرأة والسلام والأمن، بل نحتاج إلى تنفيذ شامل ومتسق لجميع ركائز جدول الأعمال هذا ونحتاج دوراً رئيسياً للمجتمع المدني في هذا الجهد الجماعي. وبحكم ريادتها في وضع خطة عمل وطنية، ستتخبط سويسرا في العمل في إطار خطتها الرابعة، فيما تشارك أيضاً في وضع وتنفيذ صكوك كهذه في بلدان أخرى، كما فعلت مؤخراً في مالي وتشاد.

ثالثاً، تدرك سويسرا حجم المهمة الموكلة إلى مجلس الأمن في عام ٢٠٢٠ وتثني على استخدامه لمجموعة واسعة من الأدوات المتاحة له لمواجهة التحديات التي تواجهه. وعلى سبيل المثال، نرحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، التي تؤدي دوراً رئيسياً في دعم الانتقال الجاري في السودان. وتدعم سويسرا بشكل كامل ولاية هذه البعثة الجديدة وستعمل في تعاون وثيق معها.

ومع ذلك، نأسف لضعف آلية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود في سورية في السنوات الأخيرة، حيث يوجد أكثر من ١٣ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة. وتمثل سورية أكبر التزام إنساني في تاريخ سويسرا. والوصول السريع والمستدام دون عوائق ضروري

المجلس وأدواته، ربما من خلال جزء من المقدمة مكرس لتحليل عام وشامل للمسألة، يتجاوز التقييمات الشهرية لأساليب العمل. وندعو أعضاء المجلس إلى مناقشة هذا الخيار، بما في ذلك في إطار الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن.

كما نثق بأن المجلس سينظر على النحو الواجب في التقرير السنوي لعام ٢٠٢١ لجميع الاجتماعات التي عقدت في شكل افتراضي، على الرغم من أنها وصفت بأنها مؤتمرات بالفيديو أو اجتماعات غير رسمية في برنامج عمل المجلس منذ نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وتتطلع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية إلى العمل مع فرنسا، التي ستقود عملية صياغة تقرير عام ٢٠٢١، ومع أعضاء المجلس الآخرين طوال العملية.

السيدة ليو (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم سويسرا في المناقشة المتعلقة بالتقرير السنوي لمجلس الأمن (A/75/2). يغطي التقرير سنة استثنائية تخللتها جائحة لم يسلم منها أي بلد وأثرت بشكل مباشر على ملايين الأشخاص، بما في ذلك في مناطق النزاع. وفي حين أن عدد الأزمات وتعقيدها لم يتضاءل، فإن عواقب مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تشكل تحدياً إضافياً واضحاً للسلم والأمن الدوليين.

ويوثق التقرير السنوي مدى استجابة مجلس الأمن للتحديات التي تواجه السلام والأمن، مع إظهار إمكانية التحسين. وأود أن أثير ثلاث مسائل هامة بالنسبة لسويسرا.

أولاً، ترحب سويسرا بالمرونة التي أظهرها مجلس الأمن في ضمان استمرار أنشطته طوال فترة انتشار الجائحة. لقد كان المجلس هيئة الأمم المتحدة التي استجابت بأسرع ما يمكن وظلت تعمل حتى عندما كانت نيويورك تحت الإغلاق الصارم. ومع ذلك، نأسف لأن تلك التغييرات جعلت من الصعب على غير الأعضاء المشاركة في أعمال المجلس.

الأمم المتحدة في الميدان لتقليل الاضطراب الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى أقصى حد ممكن. كما أنه بالجهود غير العادية التي بُذلت فيما يتعلق بتنسيق وتقديم التقرير، الذي ننظر فيه اليوم حتى على خلفية القيود المستمرة.

ومع ذلك، أود أن أؤكد أهمية ضمان ألا يقدم التقرير في المستقبل معلومات كمية فحسب، وهي قيمة للغاية، ولكن أيضا معلومات شاملة وموضوعية وتحليلية عن عمل المجلس. ويواصل التقرير إبلاغ المنظمة بطريقة ذكية بمعلومات مفيدة متاحة للجمهور. وبالنسبة لإكوادور، سيكون من المفيد جدًا الحصول على تقرير يتضمن مزيدًا من التفاصيل بشأن القضايا المهمة التي تمت إدارتها بعناية في ذلك الوقت ولكن يجب أن تكون الدول الأعضاء على علم بها، مثل سبب عدم التوصل إلى اتفاقات في مناسبات معينة أو ما هي التحديات المحددة التي واجهها المجلس بشأن قضايا معينة.

ونحث مجلس الأمن على النظر في إمكانية تضمين التقرير تقييمات للتحديات الرئيسية التي تواجه في مجال السلم والأمن الدوليين. فعلى سبيل المثال، ينبغي للمجلس أن ينظر في تضمين تحليلًا لكيفية استمرار جائحة كوفيد-١٩ في التأثير على عمله في نيويورك وفي الميدان في التقرير، فضلاً عن العقوبات التي تعوق تنفيذ الأطراف المتنازعة للقرارين ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) و ٢٥٦٥ (٢٠٢١).

وتقترح إكوادور أيضاً، قبل اعتماد مجلس الأمن للتقرير، أن يكون هناك تنسيق وثيق مع مكتب رئيس الجمعية العامة من أجل تيسير عقد جلسة عامة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، وهو ما ينتظره الجميع بفارغ الصبر كل عام. وفي هذا الصدد، أود أن أنه بقاءة رئيس الجمعية العامة، سعادة فولكان بوزكير، وفريقه.

وأخيراً، أكرر اهتمام إكوادور بمواصلة الإسهام في الجهود الرامية إلى ضمان أفضل النتائج الممكنة لعمل جميع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية.

لحفاظ على استجابة إنسانية فعالة في سورية. وندعو أعضاء المجلس إلى تجديد القرار الذي يسمح بإيصال المساعدة عبر الحدود على أساس الاحتياجات المحددة.

بينما ننتخب الأعضاء القادمين في مجلس الأمن، يُظهر سجل عمل المجلس في عام ٢٠٢٠ أن ثمة دوراً لجميع الأعضاء في ضمان قدرتنا على مواجهة التحديات العالمية. وبينما ننتخب الأعضاء المقبلين في مجلس الأمن، فإننا نجري هذه المناقشة لتذكير أنفسنا بأهمية الشفافية والشمول والمساءلة في المجلس. وسيحافظ بلدي على التزامه بتلك الأهداف بالتعاون مع شركائنا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، التي يشرفنا تنسيق أعمالها والتي نؤيد بيانها الذي تلاه ممثل البرتغال للتو.

وبينما ننتخب الأعضاء المقبلين في مجلس الأمن، نتطلع سويسرا بالفعل إلى الانتخابات المقبلة في غضون عام. وسنتشرف عندها بطلب دعم الدول الأعضاء للانضمام إلى المجلس لأول مرة، حتى نتمكن من تعزيز إسهامنا في صون السلم والأمن الدوليين.

السيد إسبينوسا كاننياريس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/75/2). وتؤيد إكوادور البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. ونظراً لأننا نحضر هذه الجلسة بصفتنا عضواً في تلك المجموعة لأول مرة، أشكر جميع أعضائها، ولا سيما البرتغال، على الفرصة التي أتاحت لنا للمشاركة في قيادة مشاركة المجموعة في هذه المناقشة الحاسمة. أود الآن أن أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى المسائل ذات الأهمية الخاصة لإكوادور.

تقدر إكوادور التقدم المبين في تقرير مجلس الأمن لعام ٢٠٢٠. ونؤكد وننوه بالجهود الخاصة التي بذلها أعضاء المجلس ووفودهم في سياق واحدة من أخطر الأزمات العالمية خلال الـ ٧٥ عاماً الماضية. وأود أن أشيد بالعمل المنسق الذي يقوم به مجلس الأمن ومنظومة

وقد انخفض المحتوى الموضوعي والتحليلي المحدود للغاية للتقرير بالفعل - من ستة أسطر في تقرير عام ٢٠١٨ إلى أربعة أسطر في تقرير عام ٢٠١٩ وثلاثة أسطر فقط في التقرير المعروض علينا اليوم.

وفي عام ٢٠١٨، أشار التقرير إلى وجود نزاعات لم تحل تؤثر تأثيراً شديداً على المدنيين، واستمرار الأزمات الإنسانية واسعة النطاق والتدفقات الكبيرة للنازحين، ونزاعات لا يمكن معالجتها بفعالية بسبب الانقسامات في مجلس الأمن.

وفي عام ٢٠١٩، أشار إلى أن الوضع الدولي لا يزال مضطرباً للغاية، وأن العديد من النزاعات الخطيرة لا تزال دون حل على الرغم من تأثيرها الشديد، مما حذر من استحالة التوصل إلى اتفاق داخل المجلس، لا سيما بشأن أكثر النزاعات حساسية وبروزاً.

وفي عام ٢٠٢٠، اقتصر مضمونه الموضوعي الوحيد على الفقرة التالية :

”وطبعت الحالة الدولية أزمات في عام ٢٠٢٠ رغم مناداة الأمين العام بوقف إطلاق النار في العالم أجمع للتركيز على مكافحة جائحة كوفيد-١٩“ (A/75/2، الفقرة ٢).

ولا يذكر التقرير ما هي تلك الأزمات أو لماذا استغرق التصويت على النداء العاجل لوقف إطلاق النار العالمي أربعة أشهر، أو أن مجلس الأمن استغرق شهوراً عديدة للإعراب عن موقفه من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وصل الصراع بين إيران والولايات المتحدة إلى مستويات غير مسبوقة. وشنت ضربات على سفن وهجمات على قواعد عسكرية في دول ثالثة واغتيالات بطائرات مسيرة وأسقطت طائرة مدنية. كانت المواجهة العالمية ممكنة. وفي غضون ذلك، التزم مجلس الأمن الصمت المطلق - ومع ذلك لم يذكر أي شيء عن ذلك في التقرير، ولا حتى أسباب ذلك التقاعس. ولم يشر التقرير إلى التقاعس المستمر الذي يبدو أنه أسلوب عمل مجلس الأمن.

في الختام، أود أن أهنئ مقدماً الدول الأعضاء التي سيجري انتخابها لعضوية مجلس الأمن اليوم. وفي ٢٠٢٢-٢٠٢٣، سيقدم مجلس الأمن بالتأكيد مساهمات أساسية للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم. وإكوادور مرشحة لمقعد في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤. ونحن على يقين بأننا سنحظى بدعم الجمعية العامة في العام المقبل، وفي عام ٢٠٢٣ سنشارك مع الأعضاء الخمسة الذين سينتخبون اليوم، والذين أقدم لهم دعم وفد بلدي وتعاونهم.

السيد كاراسو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر أعضاء الجمعية العامة على تأكيد تعيينهم، الذي اقترحه الأمين العام، لريبيكا غرينسبان، ممثل كوستاريكا، في منصب الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتؤيد كوستاريكا بيان البرتغال باسم فريق المساواة والاتساق والشفافية. ونقدر إعداد مجلس الأمن على وجه السرعة لتقريره السنوي (A/75/2)، مما عالج بذلك الخلل المستمر المتمثل في تأخر تقديمه للتقرير في السنوات السابقة. كما نحيط علماً بإدراج أحكام محددة في أساليب عمل المجلس لضمان الامتثال للإطار الزمني لتقديم التقرير.

إن تقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن فرصة جليّة تتيح للجمعية العامة مساحة لمناقشة المسائل الملحة والمستعجلة في مجال السلم والأمن الدوليين. ولذلك، ينبغي ألا تجرى المناقشات التي تنبثق عن تلك المسألة بطريقة سطحية، كما على النحو المطلوب في الفقرة ١٧ من القرار ٣٤١/٧٣.

لكن ونظراً للغياب التام للتقييمات أو المضمون الموضوعي في التقرير، فإنه لا يسمح بإجراء مناقشة مستنيرة للمسائل الأكثر إلحاحاً. إنها مجرد مجموعة من القرارات التي اعتمدها المجلس، ورسائل من رئيس المجلس، ومواعيد وتوقعات، فضلاً عن قائمة بالبنود المدرجة في جدول أعمال المجلس - لا شيء جوهري؛ لا آراء؛ ولا حتى نتائج التصويت عند إجراء التصويت؛ لا ذكر للخلافات أو استخدامات لحق النقض.

الدول الأعضاء خلال هذه المناقشة وإرسالها إلى رئيس مجلس الأمن. وتأمل كوستاريكا ألا تنتهي عملية المساءلة بانتهاء هذه الجلسة، بل أن يستجيب مجلس الأمن، بناء على طلب الجمعية العامة، لشواغل الدول الأعضاء وتعليقاتها. إن التواصل السليم والمتوازن والمتسم بالاحترام بين الجهازين يتطلب ببساطة الإرادة السياسية. ونأمل أن تتوفر تلك الإرادة هذه المرة، لأنها غابت في الماضي. ولم تلق التعليقات على تلك التقارير التي قدمتها الدول الأعضاء في السنوات السابقة في هذه القاعة ذاتها آذانا صاغية.

ونطلب منكم، ممارسة لسلطة الجمعية، أن تطلبوا من مجلس الأمن ردا على البيانات التي أدلى بها في هذه الجلسة. وهذا مبين في القرار ٥١/٢٤١ لعام ١٩٩٧، الذي ينص على أنه إذا رأى رئيس الجمعية العامة أي نوع من الإضافة أو الإيضاح أو الرد ضروريا، فيمكنه أن يطلب ذلك من مجلس الأمن مع الإبقاء على بند جدول الأعمال المعنون "تقرير مجلس الأمن" مفتوحا.

وقد طلب رئيس الجمعية العامة بالفعل في عام ٢٠١٤، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أن يعد المجلس تقريراً يشير فيه إلى المسائل التي أثارها الدول الأعضاء. وكل ذلك وفقاً للفقرة ١٣٨ من المذكرة ٥٠٧، بشأن أساليب عمل المجلس، التي تلزم رئيس المجلس، بعد تقديم التقرير، بإبلاغ أعضاء المجلس بما ذكرته الوفود المختلفة هنا. وهذا ما فعله رئيس المجلس صباح اليوم، وهذا أيضاً ما قد تم، دون أي متابعة، من الذين قدموا التقرير في السنوات السابقة.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):
ترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بعرض التقرير السنوي لمجلس الأمن على الجمعية العامة (A/75/2)، ونشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لمناقشة نتائجه.

ونعلم جميعاً أن هذا التقرير السنوي يؤدي دوراً حاسماً في تحسين شفافية وشرعية مداولات مجلس الأمن، ولهذا السبب هناك دعوات كثيرة إلى إعداد تقرير موضوعي واستراتيجي يطلع الجمعية العامة

ووفقاً لأساليب عمل مجلس الأمن، يفترض أن يكون تقديم التقرير جزءاً جوهرياً من التقرير، وينبغي تقديمه لاعتماده في جلسة مفتوحة لمجلس الأمن. ووفقاً للفقرة ١٢٩ من المذكرة S/2017/507 التي قدمها رئيس مجلس الأمن، يجب أن تستند مقدمة التقرير إلى التقييمات الشهرية التي يعدها أعضاء المجلس فيما يتعلق برئاسة كل منهم.

وفي محاولة لتحقيق الاتساق، اختزل هيكل تلك التقييمات الشهرية إلى قائمة وتجميع بشكل مبسط، دون أي نوع من التقييم أو التحليل. بل إن عدداً من أعضاء المجلس لم يعدوا ذلك التقييم الشهري. في الواقع، لم يعد اثنان من الأعضاء الدائمين تقييماً شهرياً في المناسبتين الماضيتين عندما كان من المفترض أن يقدموهما

وتحت كوستاريكا مجلس الأمن وأعضائه على السعي لجعل التقرير السنوي أكثر تحليلاً وتجسيدا واستشرافاً للمستقبل وليس مجرد تجميع. وتطلب كوستاريكا إلى مجلس الأمن في تقريره السنوي أن يقدم تحليلاً لعملية صنع القرار، بما في ذلك نقاط الاتفاق والاختلاف، وأن يبلغ الأعضاء بالعقبات التي تؤدي إلى تقاعسه.

وتحت كوستاريكا مجلس الأمن على أن يتضمن تفسيراً للظروف التي يختار فيها المجلس، نتيجة لمداولاته بشأن نزاع معين، نوعاً محدداً من الوثائق ويعتمدها - سواء كان بياناً صحفياً أو بياناً رئاسياً أو قراراً رسمياً. لكل نوع من الوثائق دور وأهمية محددين.

وتطلب كوستاريكا إلى رؤساء المجلس مواصلة العمل لضمان أن تصبح المناقشات في المجلس شاملة وتشاركية واعتماد أساليب عمل محددة لتحقيق ذلك الغرض. وتقترح كوستاريكا أيضاً أن تكون قرارات المجلس مفتوحة للمشاركة في تقديمها أمام جميع الدول الأعضاء، خاصة عندما تتعلق الأمر بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان، وألا تقتصر فقط على الأعضاء الـ ١٥ في المجلس.

ختاماً، تؤكد كوستاريكا من جديد أنه من المهم أن تقوموا، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيساً للجمعية العامة، على غرار ما فعله سلفكم، بإضفاء الطابع المؤسسي على ممارسة تجميع البيانات التي أدلت بها

الخاصة الصريحة التي تساعد في التغلب على العقوبات السياسية. إن تقريب المواقف بشأن القضايا الشائكة يتطلب تبادلًا صريحًا للآراء حيث يشعر الجميع بالراحة في تبادل الآراء من أجل توحيد المجلس.

ولكن ينبغي لنا ألا نعلق آمالنا في أن يصبح المجلس أكثر اتحادًا على الجلسات بالحضور الشخصي وحدها. وعلينا أيضًا أن نسعى إلى التوصل إلى توافق في الآراء بشأن عمليات تجديد الولايات، لا سيما عندما يضع المجلس حفظة السلام في طريق الأذى. وفي عام ٢٠١٩، جددت ٨٤ في المائة من الولايات بالإجماع. وفي العام الماضي، انخفض هذا العدد إلى ٧٧ في المائة. لا يمكننا أن ندع السياسة تقوض دعم بعثات حفظ السلام وتعزل الولايات التي منحها لها مجلس الأمن.

ختامًا، ما برح مرض فيروس كورونا يمثل تحديًا لنا جميعًا، كما علق الكثيرون هنا. غير أن المجلس استطاع تكيف أساليب عمله بسرعة نسبية، وأثبت أنه قادر بالفعل على الصمود والتكيف والابتكار. وقد اضطلعت الرئاسة المتعاقبة التي تتقاسم أفضل الممارسات في إدارة عقد الجلسات عبر الإنترنت بدور رئيسي في تمكين المجلس من مواجهة التحديات المبكرة التي يتطلبها التحول المفاجئ في أساليب العمل. وإذ نبدأ في العودة تدريجيًا إلى الوضع الطبيعي الجديد، نأمل في الحفاظ على الروح الابتكارية للمجلس التي أثبتت جدواها وممارستها في سياق العمل المعتاد وكذلك خاصة عندما يتعلق الأمر بتحسين أساليب العمل.

وفي الوقت الذي نتصدى فيه للتهديدات الأمنية والجوائح والتحديات البيئية، يتعين على المؤسسات المتعددة الأطراف أيضًا أن تعزز دورها وأن تثبت فائدتها. ويمكن للمجلس، من خلال تحسين أساليب عمله، أن يزيد من فعاليته وشرعيته وشموليته من أجل النهوض بولايته على نحو أفضل.

السيد عديد (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقدكم جلسة عامة اليوم للنظر في التقرير السنوي لمجلس الأمن لعام ٢٠٢٠ الوارد في الوثيقة A/75/2.

والعالم بأسره حقا على أنشطة المجلس. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط يمكن أن تعزز مضمون تلك التقارير.

أولاً، يحب أن تظهر التقارير السنوية لمجلس الأمن الفرق الذي أحدثه في العالم، وألا يقتصر الأمر على تقديم لمحة عامة عن عدد الجلسات التي عقدها أو البيانات الصحفية التي أصدرها. وعلى الرغم من أنه قد يكون من الصعب ربط نتيجة حققتها المجلس بشكل مباشر بتأثير معين على نزاع أو تهديد للسلام والأمن، يتوقع العالم أن يحقق المجلس النتائج. ويمكن أن يتجلى التوجه نحو تحقيق النتائج بطرق متعددة نود أن نقترحها هنا. فعلى سبيل المثال، يمكن للمجلس أن يقيس أثر إجراءاته على خطة المرأة والسلام والأمن بتحديد ما إذا كان عدد أكبر من النساء قد شاركن في عمليات الوساطة. وبالمثل، يمكنه أن يقيم ما إذا كان تأييده لنداء الأمين العام لوقف إطلاق النار قد أدى فعلاً إلى وقف الأعمال العدائية باستخدام بيانات ومقاييس حقيقية لإثبات هذه النقطة.

وتعرف قرارات المجلس وبياناته الرئاسية بأنها نتائج، ولكن ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن النتائج الفعلية هي ما إذا كانت تلك القرارات أو البيانات تحدث فرقا في حياة الناس. وينبغي للمجلس أن يكفل حدوث ذلك بمتابعة قراراته وألا يعتقد، بطبيعة الحال، أن العمل يتم بمجرد اعتماد قرار ما. في الواقع، كما نعلم جميعاً، ذلك هو الوقت الذي يبدأ فيه العمل حقا. وبصفتها عضواً محتملاً في المجلس للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، ستكون الإمارات العربية المتحدة جزءاً من التحالف الذي يسعى إلى تعزيز الطابع الموجه نحو تحقيق النتائج للمجلس قدر الإمكان.

ثانياً، يصبح المجلس أكثر فعالية عندما يكون موحدًا. ونظراً لأن تحديات مجلس الأمن تزداد تعقيداً ويمكن أن يكون التوصل إلى الإجماع أمراً صعباً، يجب علينا تهيئة الظروف التي تسمح بالتوصل إلى حلول وسط وتوافق في الآراء. وبالرغم من أن الجائحة جعلت المفاوضات بصيغتها القديمة مستحيلة، فإن العودة إلى الجلسات بالحضور الشخصي يجب أن تمكن المجلس من تهيئة مساحة للتبادلات

وبلجيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين في اتباع ذلك النهج في تقاريرها في العام الماضي.

يشيد وفدي ببعض التطورات الإيجابية في تعزيز مساءلة مجلس الأمن وشفافيته ونماصه. ونشيد بالإحاطات غير الرسمية التي يقدمها أعضاء المجلس عن عملهم وعقد مناقشات مفتوحة، وكذلك نشيد بعقد الجلسات وفقا لصيغة آريا، ونثني أيضا على الجهود المستمرة التي يبذلها المجلس لاستكشاف أساليب عمل عملية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في خضم جائحة مرض فيروس كورونا. ومع ذلك، نأمل في العودة إلى المشاركة الشخصية لجميع أعضاء الأمم المتحدة في الجلسات المفتوحة للتمكين من مشاركة أكثر جدوى.

على الرغم من أن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، لا يتصرف بمعزل عن غيره بالكامل، ولا ينبغي له أن يتصرف هكذا. ومن المهم للغاية أن يشترك مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى ومع عموم العضوية في معالجة المسائل الشاملة، وأيضاً في تحسين كفاءة مجلس الأمن ومصادقته وشرعيته. ونأمل أن يتسنى إحراز المزيد من التقدم الموضوعي فيما يتعلق بتقرير المجلس في المستقبل.

السيد فينايزر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): إن كون المناقشة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/75/2) قد جرت في وقت أنسب ممن جرت عليه في السنوات الأخيرة، إنما يمثل فرصة رئيسية يجسد العلاقة بين ميثاق رئيسي لجهازين في الأمم المتحدة استنبطت ولايتيهما بعناية وأحكام واضحين من أجل التعاون بينهما.

وتبين حالات الأزمات، مثل الحالة الراهنة في ميانمار، ضرورة قيام الجمعية العامة بدور ديناميكي وبطريقة تدعم تصريحات مجلس الأمن وتكملها. وفي عام لا مثيل له في تاريخ الأمم المتحدة بسبب تأثير جائحة فيروس كورونا، فإن مساءلة مجلس الأمن أمام أعضاء الأمم المتحدة، حيث يقوم المجلس بعمله نيابة عنهم، مسألة ذات أهمية خاصة.

وأود أيضاً أن أشكر الممثل الدائم لإستونيا على عرض التقرير. كما أود أن أعتزم هذه الفرصة لأهنئ مقدما جميع أعضاء المجلس المنتخبين حديثاً للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣.

إن مناقشة اليوم مهمة لعدة أسباب. أولاً، إن مجلس الأمن ملزم بموجب ميثاق الأمم المتحدة بتقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة لتتخذ فيه. ثانياً، أعضاء المجلس، من المنتخبين وغير المنتخبين، يعملون بالنيابة عن عموم الأعضاء، وهذه المناقشة هي آلية مساءلة مهمة تحكم العلاقة بين الجهازين. ختاماً، تتيح هذه المناقشة للأعضاء أن يقدموا آراءهم بشأن مجمل أعمال المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وترحب ماليزيا بالمداولات التي جرت بشأن التقرير السنوي للمجلس في الجمعية العامة في ربيع هذا العام، مقارنة بشهر آب/أغسطس من العام الماضي.

وفيما يتعلق بمضمون التقرير لعام ٢٠٢٠، ما برح وفدي يدعو إلى إعداد تقرير أكثر تحليلاً وتعبيراً بدلاً من كونه مجرد تجميع للإحصاءات والرسائل والقرارات. ولا يزال التقرير بعيداً عن كونه وثيقة جوهرية لازمة لتمكين الدول الأعضاء من تقييم عمل المجلس وتقييماً مرضياً، بغية تحسين ذلك العمل. وبالإضافة إلى ذلك، كان يمكن أن يوفر التقرير تحليلاً لتقاعس المجلس، فضلاً عن الإجراءات والاستقطاب في التصدي لبعض تهديدات السلم والأمن الدوليين، بما في ذلك إبراز انتهاكات قرارات مجلس الأمن.

نلاحظ أيضاً أن ثمانية أعضاء فقط في المجلس قدموا تقييماتهم الشهرية لعام ٢٠٢٠. وفي ذلك الصدد، ما زلنا نحض جميع أعضاء المجلس على إتاحة تقاريرهم إلى جميع الأعضاء في الأمم المتحدة وفي أوانها. ونلاحظ أيضاً التحدي الذي يواجهه أعضاء المجلس في إجراء تقييم صريح بسبب شرط الإجماع. ومع ذلك، نعتقد أن أعضاء المجلس بوسعهم أن يكونوا ابتكاريين في تقديم تقييماتهم للرئاسة. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيباً قوياً بالجهود التي بذلتها إستونيا، وألمانيا،

ولم يؤيد مبادرة الأمين العام لوقف إطلاق النار العالمي إلا بعد تأخير كبير، مما حد من أثارها الإيجابية المبكرة.

لقد تعرقل عمل المجلس في مناقشاته، باتباع نهج عسكري قديم وضيق في التعامل مع مسألة الأمن. لقد أثبتت الجائحة أنه بوضوح أن الأمن البشري يجب أن يكون في صميم عمل المجلس لكي يكون مستعدا لمواجهة الأزمات الأمنية في المستقبل، وأن يستجيب لتوقعات المجتمع الدولي.

فيما يتعلق بمختلف حالات الأزمات، لم يف المجلس بمهامه التي كلفه بها الميثاق، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على الشعب الذي يُفترض به توفير الحماية له. فقراره بتقييد إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود السورية إلى الحد الأدنى من المعايير يبرز بوضوح في هذا الصدد بسبب الاحتياجات في الميدان. أما القناة المتبقية عبر الحدود للمساعدات الإنسانية فتمثل اليوم شريان حياة محفوف بالمخاطر لملايين السوريين الذين أصبحوا مرة أخرى ورقة مساومة سياسية رهنا بنزوات الذين يرغبون في تسخير امتيازاتهم لتعزيز مصالحهم السياسية الوطنية. وتقع على عاتق الجمعية العامة مسؤولية الإسراع، إذا لزم الأمر، في هذا المجال.

وفي حين أن صوت الأمين العام وغيره من الأصوات الرسمية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر تسجل أرقاما قياسية لانتهاكات القانون الإنساني الدولي وإخفاقات في حماية المدنيين، لم يرد في تقرير المجلس إلا القليل ممن قام به لمعالجة هذه الاتجاهات وعكس مساره. ومن المبادرات التي تهدف إلى تحسين سجل المجلس في مجال حماية المدنيين مدونة قواعد السلوك لفريق المساءلة والاتساق والشفافية، التي تحظى الآن بتأييد ١٢٢ دولة، بما في ذلك ثلث أعضاء مجلس الأمن الحاليين، الذين يشكلون معا أغلبية إجرائية.

لا تزال سلطة حق النقض تقوض قدرة المجلس على اتخاذ إجراءات فعالة. وقد شهدنا مرة أخرى ثلاثة استعمالات لحق النقض في عام ٢٠٢٠، وهذا عدد كبير في حد ذاته. والأصعب من ذلك تحديد

نحن نناقش التقرير السنوي للمجلس في وقت يعود فيه المجلس أخيرا، تحت القيادة القديرة لإستونيا، إلى جلسات شخصية منتظمة، وهو أمر حققته الجمعية العامة قبل عدة أشهر. وقد كان لذلك ثمنه، مما منع المجلس من تنفيذ المجموعة الكاملة من أحكام صنع القرار وفقا للميثاق وترك الجزء الأفضل من عمل المجلس لعام ٢٠٢٠ خارج السجلات الرسمية. ولا بد من إيجاد طريقة لكي تظل أهم هيئة عالمية لصنع القرار تعمل بكامل طاقتها وتخضع للمساءلة في جميع الأوقات، وأن تضع آليات لمنع تكرار انعدام الشفافية أثناء الجائحة.

لقد أثبتت الجائحة أنه مهما شددنا على أهمية أساليب العمل السليمة فلن نكون مبالغين في ذلك. وينبغي أن يشكل التحليل الشامل الذي أجراه المجلس لعمله وأدائه أثناء الجائحة جزءا لا يتجزأ من التقرير المقدم إلى الجمعية العامة. ونشجع بقوة مناقشته في التقرير المقبل للمجلس. وينبغي أن تقيّد مناقشة اليوم ذلك العرض، ويمكن أن توفر المناقشة المفتوحة المكرسة لمجلس الأمن مزيدا من المدخلات المفيدة، بما في ذلك عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

ونقدر المساهمة الإيجابية المستمرة من جانب أعضاء المجلس المنتخبين في تحديث وتنفيذ المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507) ونشدد على ضرورة مراعاة آراء عموم العضوية في هذا الصدد. وفي حين أنها استحدثت زخما إيجابيا وبدأت مناقشات مثمرة بشأن أساليب عمل أفضل، غير أن التقدم المحرز في التنفيذ كان بطيئا، ولا تزال الاتفاقات مفقودة بشأن التحسينات الفعالة مثل تقاسم المناصب المشتركة وتقسام الأعباء على نحو عادل.

ما زلنا نرى اتجاها مقلقا مؤداه أن التقرير السنوي للمجلس يمثل صورة ناقصة لأدائه. ولا يمكن لشكل التقرير وطبيعة عملية الصياغة أن يرسما صورة كاملة لأعمال المجلس، بما في ذلك في حالة عدم قدرته على التصرف. وقد وجد المجلس صعوبة في إظهار القيادة حيال الجائحة نفسها؛ فقد كان من الصعب على المجلس أن يعزل نفسه.

مع ذلك، لدينا بعض التعليقات بشأن كيفية زيادة تحسين محتوى التقرير السنوي.

أولاً، نعتقد أن من المهم تقييم ما حققه المجلس في العام، وليس فقط ما لم يتمكن من تحقيقه. ويسرنا أن المقدمة تعطي لمحة عامة عن عدد ونوع منتجات المجلس التي اعتمدت. ومن المفيد أيضاً أن يتضمن العرض إشارة إلى مشاريع القرارات التي لم تعتمد. وهذا تغيير نرحب به.

ومع ذلك، نقترح أن يقدم التقرير السنوي مزيداً من التفاصيل عن سبب عدم اعتماد مشاريع القرارات، بما في ذلك العدد الإجمالي لعدد المرات التي استخدم فيها حق النقض. فعلى سبيل المثال، استخدم حق النقض في ثلاثة مشاريع قرارات في العام الماضي، ولم يرد ذكر ذلك في التقرير مباشرة. وينبغي أن يقدم التقرير أيضاً ملخصاً للأصوات التي أدلى بها وحق النقض المستخدم طوال العام. إذ أن حق النقض امتياز خاص، ويجب أن يمارس بمسؤوليات خاصة، بما في ذلك المساءلة.

إن الفكرة من تعليقي هي عدم انتقاد أعضاء مجلس الأمن. وبدلاً من ذلك، فإنها توفر قدراً أكبر من الشفافية بشأن التحديات التي يواجهها المجلس وعموم العضوية بغية العمل معاً بشأن المسائل الشائكة لإيجاد توافق بشأنها.

ثانياً، يجدر بالتقرير أن يقدم مزيداً من التفاصيل عن المناقشات المتعلقة بإدخال تحسينات على أساليب عمل المجلس. ونسلم بأن الأولوية الفورية في العام الماضي كانت تتمثل في تكييف أساليب عمل المجلس مع حالة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ونتطلع إلى تلقي المزيد من المستجدات من الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ونتطلع أيضاً إلى المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل والمقرر عقدها في الأسبوع المقبل.

في أيلول/سبتمبر الماضي، كتب وفدي إلى رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، أي سفيرة

عدد المقترحات التي لم تقدم قط، أو تعديل القرارات حتى أصبحت عديمة الفعالية بسبب التهديد باستخدام حق النقض.

بيد أننا ما زلنا مقتنعين بأنه عندما يفشل المجلس بوسع الجمعية أن تفعل المزيد لإعادة تأكيد دورها، وهو دور ضيق من الناحية العملية ولكن ليس من الناحية القانونية. وسنواصل الدعوة إلى إجراء مناقشة رسمية في الجمعية العامة لأي استخدام لحق النقض بدون المساس بأي نتيجة ممكنة وبمعزل عن مضمون القرار الذي كان خاضعاً لحق النقض.

السيد غافور (سنغافورة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة اليوم. وأشكر أيضاً رئيس مجلس الأمن خلال شهر حزيران/يونيه، الممثل الدائم لإستونيا، على تقديمه تقرير مجلس الأمن (A/75/2) بالنيابة عن جميع أعضاء المجلس.

إن مناقشة اليوم ممارسة مهمة في المساءلة والشفافية والشرعية. ويعمل مجلس الأمن بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء، ومن ثم فإن من واجبه تقديم تقرير إلى الجمعية العامة، على النحو المبين في المادتين ١٥ و ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة. وبصفتنا أعضاء في الجمعية العامة، تقع على عاتقنا أيضاً مسؤولية التدقيق بعناية في تقرير المجلس والدخول في مناقشة جادة بشأن أنشطة المجلس. هذه المناقشة لا تقيد أعضاء مجلس الأمن فحسب، بل أيضاً عموم العضوية. والأهم من ذلك أن هذه المناقشة عملية شاملة تعزز شرعية عمل مجلس الأمن.

وبوجه عام، يمثل تقرير هذا العام تحسناً عن السنوات السابقة. ونعترف بأنه كان على أعضاء مجلس الأمن العمل في ظل القيود التي تفرضها تدابير الصحة والسلامة المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ونرحب بكون أعضاء المجلس بذلوا جهداً للاستماع إلى آراء أعضاء الجمعية العامة في صياغة التقرير.

على محمل الجد، لأننا سنراقب أدائهم أيضا. ونأمل أن يواصل أعضاء مجلس الأمن تقديم هذه التقارير الشهرية بطريقة جدية.

أما النقطة الرابعة التي أردت أن أتطرق إليها، فهي أنه لا يزال ثمة نقص في الجهود المبذولة لإجراء مشاورات أوسع نطاقا في إعداد التقرير السنوي. فالفقرة ١٢٩ من المذكرة الرئاسية ٥٠٧ (S/2017/507) تنص على أنه يجوز لواضعي التقرير

”النظر أيضا في تنظيم تبادل جلسات تحاور غير رسمية

لتبادل الآراء مع عموم الأعضاء، عند الاقتضاء“.

ومع ذلك، ليس لدينا علم بأي تبادل غير رسمي للآراء مع عموم الأعضاء بشأن التقرير السنوي. ويبدو أيضا أن هناك نقصا في المشاركة في التقرير، حتى داخل المجلس وفيما بين أعضائه. وكانت المرة الوحيدة التي أدلى فيها جميع أعضاء المجلس الـ ١٥ ببيانات أثناء اعتماد التقرير في عام ٢٠٠٢. ونقترح أن تجري مناقشة للتقرير في سياق مفتوح داخل المجلس قبل اعتماد التقرير السنوي. كذلك نوصي بشدة أعضاء المجلس بأن ينظموا حوارا غير رسمي مع عموم الأعضاء قبل وضع التقرير في صيغته النهائية. ونعتقد أن هذه المشاورات مع عموم الأعضاء لا يمكن أن يكون لها إلا آثار إيجابية على تعزيز شفافية وشرعية أساليب عمل مجلس الأمن. ولا نرى سببا يدعو إلى الخوف من أن تؤدي هذه المشاورات الأوسع نطاقا مع أعضاء الجمعية العامة إلى أي أمر سلبي.

نأمل أن ينظر الأعضاء المنتخبون حديثا، والأعضاء الذين سينتخبون اليوم، في هذه المسائل وأن يدعموا الجهود المبذولة للنظر في أساليب عمل مجلس الأمن، لأن أساليب عمل المجلس وسيلة نعزز من خلالها شفافية مجلس الأمن، وبالنسبة لنا نحن الذين لسنا أعضاء في مجلس الأمن، من المهم أن تكون هناك شفافية أكبر، ولن يتم انتخابنا في أي وقت قريب للعمل في المجلس.

سانت فنسنت وجزر غرينادين، ليعرض عليها، بصفتها رئيسة الفريق، آراءنا بشأن أساليب العمل. ونود أن نشجع جميع أعضاء الجمعية العامة على التفكير بنفس الطريق من حيث الكتابة إلى رئيس الفريق العامل غير الرسمي لعرض آرائهم واقتراحاتهم، وبالطبع في المشاركة أيضا في المناقشة المفتوحة التي ستدور قريبا.

أنقل الآن إلى عملية مناقشة التقرير في الجمعية العامة، وهنا أيضا، يسرني أن أشير إلى التقدم الذي أحرزناه بشأن عدة مسائل.

أولا، أود أن أشيد بواضعي التقرير، ولا سيما البعثة الدائمة للنيجر والبعثة الدائمة للصين، على إعداد التقرير في وقت سابق من هذا العام. ومما يثلج الصدر أن التقرير قد اعتُمد قبل ٣٠ أيار/مايو، وفقا للجدول الزمني المنصوص عليه في المذكرة الرئاسية S/2019/997.

وبما أن هذه هي السنة الأولى التي يُطبق فيها الجدول الزمني الجديد، كان من المهم جدا أن يلتزم المجلس به لإظهار جدية المجلس في الالتزام بتوصياته. وبقينا نأمل أن يواصل المجلس التقيد بذلك الجدول الزمني دلالة على الاتساق.

ثانيا، من الطيب أن هذه المناقشة تعقد في وقت مبكر من العام بدلا من آب/أغسطس أو أيلول/سبتمبر كما حدث في السنوات السابقة. وفي الواقع، تنص المذكرة الرئاسية S/2019/997 على أن تنتظر الجمعية العامة في التقرير فور اعتماده، بحلول ٣٠ أيار/مايو، ونرحب بمبادرتكم، سيدي الرئيس، لتحديد موعد لهذه المناقشة في أوائل هذا العام، ونأمل من خَلْفكم أن يجعل هذا الجدول الزمني في السنوات المقبلة أمرا منتظما ويمكن التنبؤ به.

ثالثا، أود أن أعلق على تقارير التقييم الشهرية. كما ذكرت في السنوات السابقة، لا ينبغي اعتبار تقارير التقييم الشهرية تمرينا ميكانيكيا. ولذلك، نشعر بالتشجيع إزاء قيام جميع أعضاء مجلس الأمن تقريبا بتقديم تقاريرهم الشهرية عن الأنصبة المقررة لعام ٢٠٢٠، مما يعكس الاتجاه الأخير لعدم تقديمها. ومن المهم أن يأخذ جميع الأعضاء، بمن فيهم الأعضاء الذين سينتخبون اليوم، هذه المسؤولية

١٨٥	غانا:	أود أن أختتم بياني بالقول إن تقديم تقرير مجلس الأمن السنوي والنظر فيه من جانب الجمعية العامة ممارسة هامة في الشفافية والمساءلة والشرعية.
١٨٣	غابون:	
١٧٩	الإمارات العربية المتحدة:	ونقر بالتحسينات التي أُدخلت على التقرير ونرحب بها، ونأمل أن تصبح ممارسة منتظمة. ونأمل أيضا أن يبنى المجلس على تلك التحسينات وأن يدخل المزيد من التحسينات على أساليب عمله، ومضمون التقرير السنوي، والعملية التي يتم بها إعداد ذلك التقرير والنظر فيه هنا في الجمعية العامة.
٣	جمهورية الكونغو الديمقراطية:	
١	جمهورية إيران الإسلامية:	
	المجموعة باء - دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)	
١٩٠	عدد بطاقات الاقتراع:	
١	عدد البطاقات الباطلة:	
١٨٩	عدد البطاقات الصحيحة:	
١٤	المتنعون عن التصويت:	
١٧٥	عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين:	
١١٧	أغلبية الثلثين المطلوبة:	
	عدد الأصوات التي حصلت عليها:	
١٧٥	ألبانيا:	
	المجموعة جيم - دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (مقعد واحد)	
١٩٠	عدد بطاقات الاقتراع:	
صفر	عدد البطاقات الباطلة:	
١٩٠	عدد البطاقات الصحيحة:	
٨	المتنعون عن التصويت:	
١٨٢	عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين:	
١٢٢	أغلبية الثلثين المطلوبة:	
	عدد الأصوات التي حصلت عليها:	
		الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أما وقد انتهت عملية فرز الأصوات لانتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن، سنتوقف الآن مناقشة تقرير مجلس الأمن لإعلان نتيجة الانتخابات. بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال.
		البند ١١٨ من جدول الأعمال (تابع)
		انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية
		(أ) انتخاب خمسة أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن
		الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت كما يلي:
		المجموعة أ - دول أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ (٣ مقاعد)
١٩٠	عدد بطاقات الاقتراع:	
صفر	عدد البطاقات الباطلة:	
١٩٠	عدد البطاقات الصحيحة:	
صفر	المتنعون عن التصويت:	
١٩٠	عدد الأعضاء الحاضرين والمصوتين:	
١٢٧	أغلبية الثلثين المطلوبة:	
	عدد الأصوات التي حصلت عليها كل من:	

في المجلس وضعت منطقتنا المضطربة على شفا حرب شاملة، وكان من المتوقع أن تتصرف الأمم المتحدة بسرعة وفعالية، عملاً بالفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق، غير أن المجلس التزم الصمت المطبق.

في وقت لاحق، في ٤ و ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، هدد رئيس الولايات المتحدة بضرب ٥٢ موقعا إيرانيا بشدة وبطريقة غير متناسبة، بما في ذلك بعض المواقع المهمة جدا للثقافة الإيرانية. ورغم أن هذه التهديدات الجامحة تشكل انتهاكا صارخا للقواعد الآمرة للقانون الدولي والفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق، مرة أخرى التزم المجلس الصمت المطبق.

ومع ذلك، في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٢٠، عندما قدمت الولايات المتحدة مشروع القرار S/2020/797 إلى المجلس لفرض حظر على توريد الأسلحة إلى إيران، رفض ١٣ عضوا في المجلس مشروع القرار (انظر S/2020/803). ورغم أن ذلك وارد في الفقرة ١٦٠ من التقرير، غير أن ما لم يرد ذكر أن هذا الاعتراض الشديد جاء نتيجة اقتراح الولايات المتحدة الذي يمثل انتهاكا للقرار ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وفي وقت لاحق، في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٢٠، حاولت الولايات المتحدة الشروع في عملية لإعادة فرض المجلس عقوبات على إيران. ومرة أخرى، كانت ردود فعل أعضاء المجلس حاسمة. وكما ورد بوضوح في الفقرة ١٦٢ من التقرير،

”في آب/أغسطس، ذكر ١٣ عضوا في المجلس صراحة في رسالتهم أن الولايات المتحدة، بانسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة، قد فقدت أي حقوق في استخدام الصكوك المنصوص عليها في القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، بما في ذلك لصكوك المبنية في الفقرة منه ١١، وأن مساعي الولايات المتحدة إلى المطالبة بخلاف ذلك ليست مشروعة، وبالتالي لا يمكن أن تترتب عليها أي قانونية، أو سياسية أو عملية“.

بينما ادعت الإدارة الحالية للولايات المتحدة أن سياستها تجاه خطة العمل الشاملة المشتركة قد تغيرت، لا بد لي من التأكيد على أن

١٨١

البرازيل:

١

بيرو:

أما وقد حصلت ألبانيا، والبرازيل، وغابون، وغانا، والإمارات العربية المتحدة على أغلبية الثلثين المطلوبة وأكبر عدد من الأصوات، فقد انتُخبت تلك الدول أعضاء في مجلس الأمن لمدة سنتين تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢ (المقرر ٤٢١/٧٥).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أهنيء الدول التي انتُخبت لتوها أعضاء في مجلس الأمن. وأشكر فارزي الأصوات على مساعدتهم في هذه الانتخابات.

بذلك نختتم نظرنا في البند الفرعي (أ) من البند ١١٨ من جدول الأعمال.

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس الأمن (A/75/2)

السيد تخت رافانشي (إيران) (تكلم بالإنكليزية): أشكر النيجر شكرا جزيلاً على إعدادها في الوقت المناسب تقرير مجلس الأمن (A/75/2) وأقدر للرئاسة الإستونية للمجلس تقديمها للتقرير.

بينما يقدم التقرير معلومات واقعية قيمة عن عمل المجلس، غير أنه يفتقر إلى المعلومات الموضوعية والتحليلية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالاتجاهات الشاملة في السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فهو لا يتطابق مع متطلبات التقرير كما هو متوخى في ميثاق الأمم المتحدة، لأنه لا يُمكن الجمعية العامة من تقييم أداء المجلس تقييماً موضوعياً وشاملاً، وتقييم حالة السلم والأمن الدوليين. وأود، على سبيل المثال، أن أشير إلى تطورات معينة في الشرق الأوسط.

في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، وفي عمل إرهابي أمر به رئيس الولايات المتحدة مباشرة، انتهكت القوات العسكرية للولايات المتحدة سيادة العراق وأدى ذلك إلى استشهاد اللواء قاسم سليماني بشكل مروع. ورغم أن هذه المغامرة العسكرية من جانب عضو دائم

أخيراً، نحض المجلس على تقديم تقارير أكثر تحليلاً لكي نتظر فيها الجمعية العامة بتعمق.

السيد دي لا فوينتي راميريز (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وأود أيضاً أن أشكر مجلس الأمن على تقريره (A/75/2).

كما ذكرنا في مناسبات سابقة، تساعد ممارسة اليوم على تعزيز العلاقة بين مجلس الأمن والجمعية العامة وتعزيز مساءلة المجلس، الذي يتصرف، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، باسم جميع أعضاء المنظمة.

أبدأ بالاعتراف بأن تقرير مجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة هذا العام، خلافاً لما حدث في العام الماضي، قد قُدم ضمن الإطار الزمني المحدد في المذكرة الرئاسية S/2017/507. وهذه خطوة إلى الأمام، لأنها تتيح للدول الأعضاء فترة زمنية معقولة لاستعراض التقرير بقدر أكبر من العناية.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن مجلس الأمن خلال هذا العام الذي شهد تحديات غير مسبقة جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تمكن من تكييف أساليب عمله واعتماد تدابير مؤقتة تسمح له بمواصلة عمله. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات هامة تتطلب مزيداً من التفكير والابتكار فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس. إن مجلس الأمن شأنه شأن منظومة الأمم المتحدة ككل، واجه مشاكل تشغيلية حقيقية في هذه الأوقات من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). فعلى سبيل المثال، لم يتسنّ مواصلة تناوب موظفي بعثات السلام في الميدان.

شهدنا أيضاً عدم امتثال لنداءات الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي بغية تركيز الجهود على مكافحة الجائحة. ومن الواضح أن التداعيات الإنسانية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على السلم والأمن الدوليين ستظل ملموسة في الأشهر والسنوات المقبلة، لأن

هذا التغيير ليس سوى تغيير في الكلمات، وأن سياسة الحد الأقصى من الضغط لا تزال مستمرة من الناحية العملية. وبسبب هذه السياسات والعقوبات غير القانونية وغير الإنسانية، لا تستطيع إيران حتى استخدام مواردها المالية في البنوك الأجنبية لاستيراد الأدوية التي تمس الحاجة إليها في خضم تفشي جائحة مرض فيروس كورونا.

في الواقع أن المحادثات النووية الجارية في فيينا أول فرصة لاختبار حسن نية الولايات المتحدة وإرادتها السياسية الحقيقية فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة. وسيحصل الاختبار الحقيقي عندما يثبت بشكل يمكن التحقق منه أن الولايات المتحدة قد غيرت مسارها، وطرحنا جانباً سياستها الفاشلة المتمثلة في ممارسة الحد الأقصى من الضغط، وأوقفت إرهابها الاقتصادي ضد إيران.

على الرغم من الاحتلال غير القانوني لفلسطين والحصار اللإنساني الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ ١٥ عاماً واستمر في عام ٢٠٢٠، مرة أخرى فشل مجلس الأمن فشلاً ذريعاً في إجبار ذلك النظام على وضع حد لانتهاكه المنهجي للقانون الدولي.

لقد رأينا جميعاً مؤخراً نتيجة أنه لهذا التقاعس من جانب المجلس، ونتيجة صمت مجلس الأمن، تشجعت القوات الإسرائيلية وقتلت ٢٤٨ فلسطينياً، من بينهم ٦٦ طفلاً و ٣٩ امرأة، وجرح ١٩٤٨ آخرين، خلال ١١ يوماً فقط أثناء حربها الوحشية الشاملة التي شنتها على غزة في أيار/مايو ٢٠٢١. وكان من بين تلك الضحايا ١٣ فرداً من أسرة ممتدة، الكثير منهم أطفال وأحدهم عمره ستة أشهر فقط، لقد قُتلوا ودُفِنوا تحت أنقاض منزلهم. وعلاوة على ذلك، دُمر عدد لا يحصى من المرافق الصحية والمدارس والمساجد والمنازل.

وعلاوة على ذلك، استمر احتلال الولايات المتحدة لأجزاء من سوريا وغيرها من الأنشطة غير القانونية في سوريا، مثل نهب نفطها، في عام ٢٠٢٠ بدون اتخاذ المجلس أي إجراء وقائي.

في العام الماضي، فشل المجلس مرة أخرى في الوقوف إلى جانب الشعب اليمني وإنهاء ست سنوات من العدوان على ذلك البلد.

المفتوحة لجميع الأعضاء في ٢٤ شباط/فبراير، والتي دعت المكسيك إلى عقدها، على غرار صيغة آريا.

خلاصة القول إن أحداث العام الماضي أوضحت مدى أهمية العمل معا في تضامن أكبر لكي نواجه بنجاح التحديات بوصفنا مجتمعا عالميا. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن إنجاز إعادة الإعمار الحقيقية والسلام الدائم إلا من خلال التعاون الدولي. ونؤكد من جديد أنه يجب بناء علاقة أكثر انسجاما وعملية بين مجلس الأمن والجمعية العامة إذا أردنا أن ننجح في ذلك المسعى. وستواصل المكسيك تلمس السبل الكفيلة بتعزيز تلك العلاقة، ليس فقط من حيث المبدأ، بل أيضا من حيث الوفاء بمسؤوليتنا أمام الجمعية العامة بوصفنا عضوا منتخبا في مجلس الأمن.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أولا أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر السفير سفين يورغنسون، رئيس مجلس الأمن، على تقديمه تقريره السنوي (A/75/2).

اعتمد المجلس تقرير هذا العام في وقت أبكر مما كان عليه الحال في السنوات السابقة. وفي حين نعتبر التحسن في الجدول الزمني لتقديم التقرير إلى الجمعية العامة أمرا مشجعا، لا يمكن قول الشيء نفسه عن مضمون التقرير ذاته. وكما كان الحال في الماضي، يقدم التقرير خلاصة وافية مفيدة لمداولات المجلس بشأن مختلف المسائل. بيد أنه لا يلقى أي ضوء على الطريقة التي تعامل بها المجلس مع حالات محددة وعلى الطرق التي توصل بها إلى قراراته.

إن ميثاق الأمم المتحدة يفوض مجلس الأمن تقديم تقارير سنوية، عند الاقتضاء، خاصة إلى الجمعية العامة. والواقع أن هذا هو التزام مجلس الأمن الواضح تجاه الجمعية العامة، وهو التزام لا يبرز في مادة واحدة، بل في مادتين، وهما المادتان ١٥ و ٢٤ من الميثاق. وينبغي ألا يسمح لهذا الالتزام الأساسي للمجلس تجاه الجمعية العامة بأن يصبح مجرد طقوس.

الانتعاش بعد تفشي الجائحة سيستغرق وقتا، لا سيما في أضعف البلدان. ومن الواضح أن إجراءات المجلس - بالتعاون مع الجمعية العامة وغيرها من كيانات الأمم المتحدة - ستكون ذات أهمية كبيرة في معالجة الظروف الناشئة.

لهذه الأسباب لا يمكننا أن نتجاهل أن بعض مشاريع القرارات التي قُدمت في عام ٢٠٢٠ والتي كان هدفها الرئيسي تيسير وصول المساعدات الإنسانية بدون عوائق إلى مناطق الصراع قد استخدم ضدها حق النقض. كما نأسف لأن التقرير لا يذكر الأسباب التي دفعت بعض الدول إلى استخدام حق النقض ضد تلك مشاريع القرارات تلك. وكل ذلك يبرز الحاجة إلى مزيد من الشفافية بشأن كيفية عمل المجلس من وجهة نظر موضوعية.

لذلك، نعتقد أنه لا تزال هناك حاجة إلى اعتماد آليات رسمية لضمان شفافية عمل مجلس الأمن ومساءلة المجتمع الدولي. ونعتقد أن المجلس يجب أن يستجيب بسرعة لأي تهديد للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي من أجل ضمان حماية المدنيين. وهذا يعني زيادة التركيز على عمله الوقائي.

تكرر المكسيك دعوتها إلى الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بالامتناع عن استخدام حق النقض، لا سيما في حالات الفضاء الجماعية، وندعو المجتمع الدولي إلى الانضمام إلى المبادرة الفرنسية - المكسيكية، التي تضم بالفعل ١٠٥ بلدان موقعة وتهدف إلى تحسين فعالية المجلس.

ومن الإغفالات المهمة، التي نرى من المناسب إبرازها بسبب آثارها، أن التقرير لا يحدد بوضوح الرسائل الموجهة إلى مجلس الأمن، بموجب المادة ٥١ من الميثاق، التي تحتج بالدفاع المشروع عن النفس. ووفقا للجزء الخامس من التقرير، لم ينظر المجلس في بعضها. وفي ذلك الصدد، نكرر قلقنا المتزايد إزاء تذرع بعض الدول بهذا الحكم في سياقات خارجة عن نطاقه، مما يقيم سوابق جديفة لاستخدام القوة. وقد حددت ذلك بوضوح عدة دول أعضاء في سياق الجلسة

من الجوهري تمكين غير الأعضاء في المجلس من المشاركة بفعالية في عمله، ولا سيما في المسائل التي تهمهم مباشرة. وينبغي ألا يبذل أي جهد لإدامة القيود المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا في ممارسة المجلس. فذلك خيانة للجهود التي يبذلها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس والمذكرة الرئاسية S/2017/507 التي عقبته ذلك لتعزيز المزيد من الشفافية والإنصاف في عمل المجلس.

إن الطابع المغلق لأعمال مجلس الأمن وانعدام الشفافية، كما يتضح من تقريره السنوي، يسهمان في إخفاء زيادة التوترات العالمية، وتكاثر الصراعات، ولم يحرز تقدم يذكر في معالجة النزاعات والصراعات القائمة، مثل النزاع على جامو وكشمير. نظر مجلس الأمن في الوضع في جامو وكشمير مرتين في عام ٢٠٢٠. ومن الجدير بالذكر إنه أحد أقدم البنود المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. وتسعى باكستان إلى تسوية عادلة للنزاع في جامو وكشمير، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن التفاهم الذي تم التوصل إليه في شباط/فبراير ٢٠٢١ بين المديرين العامين للعمليات العسكرية في باكستان والهند من أجل التقيد الكامل بتفاهم وقف إطلاق النار لعام ٢٠٠٣ على طول خط المراقبة دليل على التزامنا بمنع حدوث تصعيد خطير وفقدان أرواح في صفوف المدنيين الأبرياء على طول خط المراقبة.

ورحب الأمين العام بهذه الخطوة الإيجابية وأعرب عن أمله في أن تتيح فرصة لمزيد من الحوار. ومن الممكن إجراء حوار بناء إذا اتخذت الهند خطوات لتهيئة البيئة التمكينية اللازمة، بما في ذلك التراجع عن أعمالها الأحادية الجانب التي قامت بها في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٩، في انتهاك لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران ٩١ (١٩٥١) و ١٢٢ (١٩٥٧).

من دواعي الأسف، أن الهند ما زالت مستمرة في سياستها القمعية في منطقة جامو وكشمير المحتلة وفي محاولاتها لتغيير ديمغرافيتها كوسيلة لمنع الكشميريين من ممارسة حقهم في تقرير المصير، وهو

وفي معظم الأحيان، يجري انتقاد مجلس الأمن بشأن عملية صنع القرار بسبب عدم شفافيته وتفرده. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت مؤخرا لتحسين الشفافية في عمل مجلس الأمن، فإن الكثير من أعماله الحقيقية تتم خلف أبواب مغلقة.

لم يكن الأمر كذلك دائما. وخلال السنوات الأولى من إنشاء الأمم المتحدة، كان مجلس الأمن يعقد جلسات مفتوحة، بمشاركة نشطة من جانب جميع الدول الأعضاء، التي يمكنها أن تتدخل بحرية في المسائل التي تهمها. وقد تأكلت هذه الثقافة المفتوحة لعمل المجلس تدريجيا بسبب الجلسات المغلقة المتكررة بشكل متزايد، والتي لا ينص عليها النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ولا يسمح حتى لغير الأعضاء اليوم بالمشاركة في الجلسات المفتوحة للمجلس على أساس منصف. غير الأعضاء ملزمون بتقديم مساهمات خطية إلى المجلس، بينما لا يشارك في الجلسات الحية إلا أعضاء المجلس. وحتى المساهمات الخطية المقدمة من غير الأعضاء تُعمم كوثائق تجميع منفصلة، وليست جزءا من المحاضر الرسمية لجلسات مجلس الأمن.

من الواضح أن المجلس أصبح أكثر هدوءا من أي وقت مضى. إن الغياب التام للمناقشة والمناقشة والتفاعل في جلسات المجلس المفتوحة بشأن مسائل هامة تتعلق بالسلام والأمن يعرض للخطر دور المجلس في العمل نيابة عن جميع الدول الأعضاء.

وهذا يؤكد رأينا الراسخ والمبدئي بأن ثقافة الحصرية والنخبوية للمجلس، التي يحدد بالفعل معظم نتائجها أعضاؤه الدائمون، لا يمكن تغييرها عن طريق إضافة مقاعد لأعضاء دائمين جدد في المجلس، بل بتعزيز تمثيله وانفتاحه ومشاركة كل الأعضاء في عملية صنع القرار من خلال توسيع نطاق الأعضاء المنتخبين غير الدائمين في المجلس وتمكينهم. وفي الوقت الذي يستأنف فيه المجلس جلساته بالحضور الشخصي، يجب عليه كما هو حال الجمعية العامة بقيادتك، سيدي الرئيس، أن يكفل توازنا حكيما بين الاختصاص الوظيفي لعمله والانفتاح.

على مدى السنوات العشرين الماضية، انتشرت الكراهية والتمييز ضد المسلمين، حتى داخل بعض المجتمعات المتقدمة والديمقراطية. إن الهجوم الإرهابي الأخير الذي وقع في كندا على أسرة مسلمة من أصل باكستاني تذكر مأساوي آخر بالتهديد الخبيث الذي تشكله الأيديولوجيات العنيفة للكراهية ضد المسلمين. ونردد دعوة الأمين العام ومفادها "أن نفق الآن أكثر من أي وقت مضى ضد كراهية الإسلام وجميع أشكال الكراهية".

لقد دأب وفدي، من جانبه، على لفت الانتباه إلى هذا الشكل الجديد والناشئ من الإرهاب. ويجب أن نعمل ضد جميع الأيديولوجيات والجماعات الفاشية والشمولية التي سخرت الكراهية كأداة سياسية وأيديولوجية. وكخطوة أولى، يجب أن تسمى وتصنف على حقيقتها، أي منظمات وجماعات إرهابية.

نكرر دعوتنا إلى الأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل توسيع نطاق نظم الجزاءات الحالية لمجلس الأمن بحيث لا تشمل فقط الجماعات الإسلامية، بل أيضا الإرهابيين المستلهمين من هذه الأيديولوجيات الجديدة التي تنطوي على الكراهية والإرهاب المعاديين للمسلمين.

السيدة أغلازي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم، ونرحب بتقرير مجلس الأمن الذي قدمته اليوم الرئاسة الإستونية للمجلس لشهر حزيران/يونيه. (A/75/2)، ونود أيضا أن نشيد بالنيجر على جهودها الرامية إلى تنسيق عملية تقديم التقرير واعتماده في الوقت المناسب هذا العام، على الرغم من التحديات التي شهدتها الفترة المشمولة في التقرير والتي فرضتها القيود الناجمة عن مرض فيروس كورونا، ونرحب بهذا التحسن.

نقدر أيضا تقدير هذه الفرصة لمناقشة تقرير مجلس الأمن ونعتقد أن الوصف السنوي لأعمال المجلس ينبغي أن يكون شاملا وشفافا لتمكين عموم الأعضاء من التأمل على نحو كاف في العمل الذي يقوم به المجلس بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا

حق أساسي وعدتهم به قرارات مجلس الأمن المنطبقة. ويمكن حل نزاع كشمير بصورة دائمة من خلال تنفيذ تلك القرارات. وحتى ذلك الحين، فإن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية الخطيرة في جامو وكشمير المحتلة وما يصاحبها من توترات بين باكستان والهند لا تزال تشكل تهديدا مستمرا للسلم والأمن الدوليين.

إن أفغانستان تقف عند مفترق طرق تاريخي. ونأمل أن تغتنم الأطراف الأفغانية الفرصة الحالية للمصالحة، وأن تستمر في عملية السلام بين الأفغان في الدوحة، وأن تتوصل إلى تسوية سياسية شاملة وتفاوضية تقضي إلى إنهاء الأعمال العدائية وإحلال السلام الدائم في أفغانستان.

نأمل أن يدعم المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، تلك الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض، وأن يقيد دور المفسدين الذين يشاركون بعضهم في رعاية الإرهاب من أفغانستان لتحقيق أهدافهم الاستراتيجية ضد بلدي. أما باكستان، من جانبها، فستواصل بذل كل جهد ممكن لإبقاء عملية السلام التي ذات القيادة والملكية الأفغانية على المسار الصحيح، وتعزيز التوافق المتبادل، والمساعدة على إنهاء العنف وتحقيق تسوية سياسية دائمة في أفغانستان.

إن المأساة المستمرة لفلسطين مثال آخر على فشل المجلس في ضمان تنفيذ قراراته وإنهاء الاحتلال الأجنبي وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير. وحتى في الوقت الذي يتعرض فيه الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين للقصف العشوائي أو القتل في الشوارع وفي منازلهم، وحتى في الوقت الذي تتعرض فيه حرمة المسجد الأقصى والحرم الشريف للتلطيس، لا يزال مجلس الأمن مشلولاً.

إن استمرار قمع شعب كشمير وفلسطين والصراعات الأخرى العديدة التي يعاني منها العالم الإسلامي لا يمكن فصلها عن الظواهر المتصاعدة لكراهية الإسلام والإفلات الواضح من العقاب، حيث تتعرض الشعوب والأمم الإسلامية للتدخل الأجنبي والعدوان والاحتلال.

السبوي لمجلس الأمن لهذا العام (A/75/2)، والذي يشمل فترة عام ٢٠٢٠ التي كانت فيها جنوب أفريقيا عضوا منتخبا في المجلس. ونشكر البعثتين الدائمتين للنيجر والصين على إعدادهما للتقرير.

قُدِّم التقرير قيد النظر الذي نعرب عن امتناننا لتقديمه في الوقت المناسب، وفقا لالتزام المجلس بموجب المادة ٢٤ (٣)، وعلى أساس أن المجلس يتصرف بالنيابة عن عموم أعضاء الأمم المتحدة ومسؤول أمامهم. ومن هذا المفهوم صوتت الجمعية العامة على انتخاب أعضاء غير دائمين للعمل في المجلس خلال السنتين المقبلتين. وبناء على ذلك، أود أن أدلي بالنقاط الأربع التالية.

أولا، بينما نرحب بالتقرير المستفيض المقدم إلى الجمعية، نرى أنه لا يخدم إلا بوصفه سجلا لأنشطة المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذا الصدد، تتضمن جنوب أفريقيا إلى الآخرين في طلب تقديم تقرير أعمق تحليليا يتيح فهما أكمل لجهود المجلس الرامية إلى تنفيذ ولايته لضمان صون السلم والأمن الدوليين.

ثانيا، إن مسألة تقرير المصير بالنسبة إلى شعبي الصحراء الغربية وفلسطين ما برحت معلقة إلى فترة لا نهاية لها على ما يبدو، ولا يلوح في الأفق حل مستدام لهما. ولا تزال جنوب أفريقيا تشعر بالقلق لأن المجلس لم يتمكن خلال الفترة المشمولة بالتقرير من إحراز تقدم بشأن مسائل هامة وطويلة الأجل، مثل الصحراء الغربية وقضية فلسطين، الأمر الذي يعتبر نذيرا لعدم تصرفه بشكل استباقي وحاسم عندما تتدلع الأزمات. وقد أظهرت الأزمة الفلسطينية الأخيرة وعدم وجود استجابة مناسبة من المجلس مرة أخرى هذا الواقع المرير، وهي تكشف عن الحاجة الملحة إلى إصلاح مجلس الأمن.

رغم أن هناك حكما يقضي بمناقشة مسألة الصحراء الغربية في أي وقت من الأوقات عندما يرى المجلس ذلك ضروريا، ترى جنوب أفريقيا أنه ينبغي إيلاء اهتمام كبير لهذه المسألة على حد سواء. وينبغي للمجلس، بحكم ولايته، أن يتناول هذا الموضوع على نحو أكثر توازنا، بغية إيجاد حل دائم بخطة حثيثة.

عن آثاره على صون السلم والأمن الدوليين. لذلك، ندعو المجلس إلى استكشاف سبل لإثراء التقرير بمضمون أوسع من الناحية التحليلية لتوفير المزيد من العمق والجوهر بشأن العقوبات الرئيسية التي تواجه المجلس فيما يتعلق بكل حالة من الحالات الخاصة بكل بلد بعينه، والتحديات الأمنية الأوسع نطاقا التي يتصدى لها. وكما لاحظ آخرون، ينبغي لهذا التحليل أن يتناول نتائج عمل مجلس الأمن وتقاعسه على حد سواء.

من وجهة نظري الوطنية، أود أن أشير إلى ضرورة التصدي للتحديات الأمنية والإنسانية في جورجيا بعد احتلال أبخازيا ومنطقة تسخينفالي في أوسيتيا الجنوبية. ونظرا للانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والعسكرة المستمرة في هذه المناطق المحتلة، اسمحوا لي أن أشدد على أنه من المهم للغاية أن يواصل المجلس ممارسة الاستماع إلى الإحاطات والفرص الأخرى، ولكن في إطار بند مخصص مدرج في جدول الأعمال، على سبيل المثال، بشأن الحالة في جورجيا، بما في ذلك عقد جلسات مناقشة مفتوحة، لمعالجة حالات الصراع التي طال أمدها بتعمق أكبر. وفي هذا الصدد، نأسف لأن الإحاطة التي قدمها المجلس ومناقشته في عام ٢٠٢٠ بشأن الحالة في جورجيا في أعقاب العدوان العسكري الشامل الذي شنته روسيا على بلدي في آب/أغسطس ٢٠٠٨ كانتا تحت البند الممعنون "أي مسائل أخرى" ولم يرد في التقرير السنوي.

في الختام، أود أن أذكر بالأثر السلبي لإساءة استخدام حق النقض في المجلس الذي عانت منه جورجيا مباشرة. ونؤكد مجددا أنه ينبغي تقييد حق النقض، إذا كان أحد الأعضاء الدائمين طرفا في نزاع أو في حالة قيد النظر، وفقا للمادة ٢٧ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص بوضوح على أن يتمتع أي طرف في نزاع ما عن التصويت، وكذلك في الحالات التي يُمكن فيها تقاعس المجلس من ارتكاب فظائع جماعية.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكر الرئيس على إتاحة الفرصة لأعضاء الأمم المتحدة للنظر في التقرير

أخيراً، عانى العالم من جائحة مميتة لأكثر من عام، مما زاد من تقادم الصعوبات الراهنة التي تمس شتى جوانب الحياة وبالمثل، فإن جائحة مرض فيروس كورونا قد أعاقَت أعمال مجلس الأمن، حيث استجاب المجلس لتلك الجائحة بشكل استباقي واتخذ تدابير استثنائية مؤقتة لضمان استمرار المجلس في الاضطلاع بولاياته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تنثي جنوب أفريقيا على جهود جميع أعضاء المجلس لمواصلة عمل المجلس حتى وإن لم يتمكن من عقد جلسات بالحضور الشخصي، والقيام بعدة بعثات ميدانية نتيجة لهذه الجائحة.

ومع ذلك، يجب أن نغتتم الفرصة لمضاعفة جهودنا من أجل إعادة البناء على نحو أفضل، بما في ذلك عن طريق إصلاح المجلس لتمكينه من الاستجابة لاحتياجات عالم متغير بأن يصبح المجلس أكثر تمثيلاً ومساءلة وفعالية في نهجه.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهني أعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً: ألبانيا، والإمارات العربية، المتحدة، والبرازيل، وغابون، وغانا. ونتمنى لهذه الدول كل التوفيق في فترة ولايتها، وأتطلع إلى التعاون الوثيق معها خلال هذه الفترة الحاسمة. تؤيد النمسا تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال في وقت سابق باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية، الذي يشجع على أمم متحدة أكثر شفافية وفعالية وكفاءة. ونرحب بعقد جلسة اليوم. ومن المشجع أنه بعد مناقشة افتراضية في العام الماضي، يمكننا أن نجري هذا العام مناقشة مادية ورسمية هنا في قاعة الجمعية العامة. ونأمل أن يعزز ذلك عودتنا إلى عقد الجلسات بالحضور الشخصي.

أود أن أعرب عن تقديرنا لتقديم التقرير عن أعمال مجلس الأمن في الوقت المناسب في عام ٢٠٢٠ (A/75/2). ونرحب بتطبيق العملية المنقحة لأول مرة، التي تطلبت تقديم التقرير بحلول نهاية أيار/مايو.

تناول زميلنا، ممثل جنوب أفريقيا من فوره أربع نقاط، وسأفعل الشيء نفسه. أولاً، في عام جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)،

ومن المؤسف أنه على الرغم من الالتزام الذي قطع في الإعلان الخاص بإحياء الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) بشأن بث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، فإن التقدم كان بطيئاً إلى درجة الركود. وتعتقد جنوب أفريقيا اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة يجب أن تركز الحقائق المعاصرة لكي تضمن لها أن تكون على استعداد لمواجهة تحديات الحاضر، لا تحديات الماضي. وفي هذا السياق، نعتقد أن المفاوضات الحقيقية القائمة على النص ينبغي أن تبدأ بدون تأخير، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق الالتزامات التي قطعت في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٥٠، أي قبل ١٦ عاماً تقريباً (القرار ١/٦٠).

ثالثاً، تعتقد جنوب أفريقيا أن الأعضاء المنتخبين في المجلس يضطلعون بدور أكثر حيوية، كما اتضح من الديناميكية التي ظهرت في معالجة المسائل الأساسية المتصلة بصون السلم والأمن الدوليين، مثل برنامج المرأة والسلام والأمن. كذلك خطأ الأعضاء المنتخبون خطوات واسعة في تدوين وتوضيح أساليب عمل مجلس الأمن، وحققوا مكاسب ملموسة في تحسين فعاليته وشفافيته ومساءلته.

رابعاً، تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها للملاحظة الواردة في التقرير ومؤداها أن الحالة في أفريقيا لا تزال تتبوأ مكانة مهمة في عمل المجلس، وكذلك الحاجة إلى تعزيز التعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، من قبيل التشاور السنوي بين أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومن المهم اعتماد بيان سنوي مشترك يعرب عن التزام المجلس بالتعاون مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولذلك نأمل أن يواصل المجلس بذل جهود متضافرة للحفاظ على هذه الممارسة في المشاورات السنوية المقبلة. والواقع أن جنوب أفريقيا عملت على نحو وثيق مع جميع أعضاء المجلس لتعزيز أهداف هذا التعاون، من خلال إصدار بيان رئاسي أثناء رئاستها للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ (S/PRST/2020/11).

يكون أداة هامة لمنع نشوب الصراعات والاستجابة السريعة لها. لذلك ينبغي أيضا أن يرد ذكره في التقرير.

بوصفنا عضوا في فريق المساءلة والاتساق والشفافية، نقدر الشفافية للغاية. لذلك، نرى أن التزام المجلس تجاه الجمعية العامة المنشأة بموجب المادة ٢٤ (٣) من ميثاق الأمم المتحدة يمثل وسيلة هامة للتفاعل بالنسبة لنا. وبينما نرحب باعتماد التقرير في الوقت المناسب هذا العام، ما برحنا نشجع على أن يصبح التقرير أكثر تحليلية وموضوعية، بدلا من تركه سجلا تقنيا للجلسات والقرارات المتخذة، يشبه إلى حد ما عملية وضع علامة على الصندوق. نقدر تشديدا أقوى على تقديم أفكار مستتيرة إلى مداولات المجلس.

أخيرا، أود أن أشكر الرئيس على عقد مناقشة اليوم الرسمية التي تجري بالحضور الشخصي، وكذلك رئاستي مجلس الأمن خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه، الصين وإستونيا، أشكر الرئاسة الأولى على كفالة تقديم التقرير في الوقت المناسب، وأشكر الرئاسة الثانية على مشاركتها في مناقشة اليوم وتقديم تقرير إلى أعضاء مجلس الأمن بشأن النقاط المثارة. ولا يزال مجلس الأمن الهيئة البارزة في الأمم المتحدة التي تعالج الشواغل المتعلقة بالسلام والأمن. وفي عالم اليوم، فإن المؤسسات المتعددة الأطراف التي تسعى إلى إحلال السلام على أساس القانون الدولي ومبادئ القانون العرفي تمثل أملنا في مستقبل آمن ومستقر، وهو شرط مسبق يُمكن من التعافي العاجل بعد مؤتمر الأطراف التاسع عشر، ويساعدنا أيضا على إحراز مزيد من التقدم في السنوات المقبلة.

كما تعلمون، سيدي الرئيس، فإن النمسا تقدر وتدعم بكل ما بوسعها أي تعددية أطراف فعالة وسيادة القانون. ونفعل ذلك في هذه القاعة في هذه الجلسة اليوم، وسنفعل ذلك بدعم من لدن الجمعية العامة خلال فترة ولاية محتملة لنا في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٨.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة اليوم. وأود أيضا أن أخص بالشكر

أي العام الماضي كان صعبا للغاية بلا شك. ونرحب بتضمين التقرير إشارات إلى أساليب العمل المعتمدة نتيجة للقيود المفروضة على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، ومع ذلك، فإننا نأسف لأن آثارها، بما في ذلك على مشاركة عموم العضوية، لم تعالج معالجة شاملة. ونأمل في تقرير العام القادم أن يولي الاهتمام أيضا لقضايا مثل تأثير المشاركة في المناقشات المفتوحة على شكل بيانات مكتوبة فقط.

ثانيا، أشكر أعضاء مجلس الأمن الذين يأخذون في اعتبارهم عموم العضوية ويطلعون عموم العضوية على أنشطة المجلس في بداية ونهاية كل شهر. أما بالنسبة للجلسات الأخيرة التي تعقد في نهاية الشهر، فإننا نشجع على إدراج المصطلح المحدد لتلك الجلسات، وهو ما يسمى بالجلسات الختامية، في التقرير. وفي الأيام المقبلة، ستقدم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية ورقة غير رسمية عن كيفية زيادة كفاءة هذه الجلسات الختامية.

ثالثا، نرحب النمسا بالإشارة إلى دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، فضلا عن اعتماد قرار لاحق لمجلس الأمن في ١ تموز/يوليه من العام الماضي (القرار ٢٥٣٢ (٢٠٢٠) بعد مناقشات مطولة). ومع ذلك، يؤسفنا أنه لم ترد أي إشارة إلى تنفيذ القرار. وقد أحدث ذلك هدنة إنسانية لمدة ٩٠ يوما متتالية. وفي رأينا، ينبغي أن يتضمن تقرير العام المقبل، تحليلا لتنفيذ قرار اتخذ في شباط/فبراير من هذا العام يدعو إلى هدنة إنسانية لتيسير توزيع لقاح (كوفيد-١٩) (القرار ٢٥٦٥ (٢٠٢١)). وفي هذا الصدد، سيكون من المهم أيضا إجراء تقييم لأثر الجائحة.

أما نقطتي الأخيرة فتتعلق بالمسائل التي أثّرت في إطار "أي مسائل أخرى"، وكذلك بالجلسات غير الرسمية للمجلس. وفي حين أن من الواضح عدم وجود محاضر رسمية لهذه الجلسات في إطار "أي مسائل أخرى"، الجلسات الافتراضية، مثل الجلسات التي تعقد على غرار صيغة آريا، نشجع بقوة إدراج معلومات عن هذه الأحداث في تقرير المجلس، مثل إحصاءات أو مناقشات المسائل أو قوائم المسائل التي نوقشت. وهذا النشاط للمجلس ليس له صلة بالموضوع. ويمكن أن

شديدا بأنها مهمة. وأعتقد أن مشورتها مفيدة جدا وذات أهمية خاصة في حالات الأزمات المعقدة والمتعددة الأبعاد، كما رأينا في كثير من الأحيان في الآونة الأخيرة.

لقد سرنى أن ألاحظ أن المجلس استفاد من هذه المشورة في عدد من المناسبات في عام ٢٠٢٠، وفيما يتعلق بأثر جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على سياقات بناء السلام، وتجديد الولايات في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو، وأثرها على الأزمات الإقليمية في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد. وأحث المجلس على الاستمرار في التماس مشورة لجنة بناء السلام والاستفادة منها. وأعلم أن خلفي في الرئاسة، السفير إدريس، ممثل مصر، يتوق إلى أن تقدم لجنة بناء السلام نقاطا مدروسة وقابلة للتنفيذ في هذا الصدد. وأعتقد أن من المهم للغاية أن تكسر طوق شكليات هذه العلاقات وأن نمضي بها بطريقة حاذقة وسريعة واستجابية.

(تكلم بالفرنسية)

إن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، لا تزال تمثل المسألة الراهنة بالنسبة لنا جميعا. وما يجول في خاطري بوجه الخصوص العواقب المترتبة على ذلك بالنسبة للفئات الأضعف، والحاجة الملحة إلى تنظيم استجابة عالمية حقا. ولئن كان من الصحيح أن المجلس قد عدّل من أساليب عمله بغية الاستمرار في ذلك العمل، فقد استغرق الأمر وقتا طويلا قبل معالجة عواقب الجائحة نفسها. وكان ذلك فشلا ذريعا، لا سيما وأن الأمين العام، بدعم من كندا وعدد كبير من الدول الأعضاء، وجه نداء على الفور تقريبا بشأن وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي من أجل التركيز على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

لقد كانت قدرة المجلس على عقد جلسات أمرا حاسما تقريبا. وقد أتاح ذلك استمرار الأنشطة الأساسية المتعلقة بالجائحة. ويسر أيضا مشاركة ممثلين رفيعي المستوى من بعض الدول الأعضاء في المجلس ومقدمي الإحاطات، وهو أمر جديد ينبغي أن يستمر. ومع ذلك، هناك دائما جوانب خفية سلبية، إذ أن وصول الدول غير

السفير يورغنسون على عرضه تقرير مجلس الأمن (A/75/2) في الجمعية العامة.

أعتقد أن من المهم للغاية بالنسبة لنا جميعا أن نقيم أعمال مجلس الأمن المكون من ١٥ عضوا، لا سيما وأنه لا يمكن لمن هم خارج المجلس الوصول نسبيا إلى معظم أعمال المجلس وهيئاته الفرعية. ومع ذلك، علينا أن نعترف بأن قرارات المجلس وعدم قراراته، بل وبنود جدول أعماله والقضايا ذات الصلة غير المدرجة في جدول الأعمال، هي قرارات ذات أهمية بالغة بالنسبة لنا جميعا، ولكن الأهم من ذلك أنها ذات أهمية بالغة بالنسبة لشعوب العالم.

نود من خلالكم، سيدي الرئيس، أن نشكر أعضاء المجلس على اعتمادهم تقريرهم السنوي في وتوزيعه في الوقت المناسب هذا العام. ولكن يجب أن نعترف بأنه من المستغرب إلى حد ما أن نهنيء مجلس الأمن على تقديم تقريره في الوقت المناسب. ونحن نعم لماذا يتعين علينا أن نفعل ذلك، لأن ذلك لم يحدث في كثير من الأحيان.

ومع ذلك، أقول إنه فيما يتعلق بالمحتوى، أود كثيرا أن أؤيد ملاحظات العديد من الممثلين الآخرين الذين تكلموا من قبلي، وهم ممثلو وفود الإمارات العربية المتحدة، وسنغافورة، وماليزيا، والنمسا، والذين نتفق معهم كثيرا على أننا بحاجة إلى أن نرى حصيلة أكثر تحليلا، مع مزيد من المعلومات عن الاتجاهات والمسارات، وخاصة فيما يتعلق بالبنود الإقليمية والقُطرية. ولدي أيضا بضع نقاط أود أن أبرزها من وجهة نظر كندا.

أولا، أود أن أشدد على أننا ما زلنا نعتقد أن إصلاح مجلس الأمن لتوسيع عضويته وجعله أكثر مساءلة وشفافية وتحسين أساليب عمله، من السمات الحاسمة لإصلاح الأمم المتحدة.

في العام الماضي، وفي النصف الأخير من عام ٢٠٢٠، كان لي شرف رئاسة لجنة بناء السلام. ولجنة بناء السلام بوصفها اللجنة الوحيدة في الأمم المتحدة المكلفة بالقيام بدور تنظيمي، وعقد اجتماعات عبر الركائز الثلاث للأمم المتحدة، وتقدم المشورة التي أعتقد اعتقادا

السيد سكوكنيك تابيا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة (A/75/2). ونود أيضا أن نشكر إستونيا على عرضها للتقرير.

نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية

بالنيابة عن بلدي شيلي، أود أن أعرب عن تقديرنا لمجلس الأمن على امتثاله للمرة الأولى منذ اعتماده للولاية التي تحدد نهاية أيار/مايو موعدا نهائيا لتقديم التقرير إلى الجمعية العامة، ونكرر الإعراب عن امتناننا لإتاحة الفرصة لنا للاجتماع اليوم في الجمعية العامة.

يشمل التقرير فترة جائحة مرض فيروس كورونا وتأثيرها على أساليب عمل المجلس، وفي الوقت الذي ظل فيه يضطلع بعمله. كما يعكس ضمنا الفروقات التي أحدثها أعضاء المجلس في وضع أساليب عمل مبتكرة ومرنة من أجل التكيف مع مقتضيات العمل، وضمان استمراريته عندما لم يكن بالإمكان عقد جلسات بالحضور الشخصي لأسباب تتعلق بالصحة. ويعكس التقرير أيضا استعداد المجلس لإيجاد حلول تكنولوجية لتلبية متطلبات الشفافية، واتخاذ القرارات، ومشاركة الدول الأعضاء من خلال تقديم بيانات خطية في المناقشات المفتوحة وتجميعها وإصدارها بوصفها جزءا من وثائق مجلس الأمن

نحن ممتنون للتقييمات الشهرية لعمل مجلس الأمن التي أجراها الرؤساء السابقون، والدرجة في الجزء الأول، الفرع الرابع عشر، من تقرير عام ٢٠٢٠، ونحث الوفود التي لم تدرجها في أنشطتها ذات الصلة على القيام بذلك. ونعتقد أن من الضروري تعزيز التبادل بين المجلس وجميع أعضاء الجمعية العامة من خلال الدورات الختامية التي تتجاوز موجز للجلسات الشهرية فحسب، والتي نعتقد أنها يمكن أن تهيئ مجالا يُمكن من تبادل الآراء الموضوعية بشأن المسائل ذات الاهتمام العالمي والمعلومات المفيدة التي ستدرج في التقارير المقبلة.

الأعضاء إلى أعمال المجلس قد انقطع، كما قال العديد من زملائي هذا الصباح، حتى خلال ما يسمى بالمناقشات "المفتوحة". ولا يمكن لهذه الحالة أن تستمر. إن للأعضاء الآخرين في المنظمة وجهات نظر ذات صلة بالمناقشة يمكن أن توثي ثمارها، وأن تقدم إسهامات قيمة. وينبغي لزملائنا في مجلس الأمن أن يتخذوا قرارات سريعة تمكّن هؤلاء الأعضاء من استئناف مشاركتهم.

فيما يتعلق بتعددية اللغات والإدماج، عانت التعددية اللغوية أيضا من الجائحة والتحول إلى الجلسات الافتراضية. وقد أدى ذلك إلى عدم المساواة بين الوفود هنا في نيويورك، وهي مشكلة في حد ذاتها. بيد أن المشكلة تزداد وضوحا عندما يتعلق الأمر بمشاركة الناس في الميدان الذين لديهم أفضل معرفة بحالات النزاع.

وفي رأينا أن الأمانة العامة والدول الأعضاء في المجلس كانت بطيئة في اعتماد الحلول التكنولوجية؛ وحقا أنها أبطأ بكثير عما عليه الحال في هيئات الأمم المتحدة. وهذه مسألة تمثل شاغلا لكندا، وأنا متأكد من أنها تمثل شاغلا لبلدان أخرى.

أما فيما يتعلق بموضوع المساواة بين الجنسين، فأود أن أذكر أننا ما زلنا نشعر بالقلق إزاء مسألة مشاركة المرأة في أعمال المجلس. ويجب على أعضاء المجلس ورئاسة المجلس إعطاء أولوية للنساء من مقدمات الإحاطات والخبراء أيضا عند وضع برامج العمل الشهرية. بصراحة المشكلة نابعة من نقص الطموح، وليس عن نقص النساء في المناصب ذات الصلة. وأجد أن هذا ما زال قائما بوضوح في مجال السلام والأمن. ونحن نعلم جيدا أن منظور المرأة مهم بشكل خاص. وتجدر الإشارة إلى أن كندا، ترأست لجنة بناء السلام في العام الماضي، وفي سياق تميز أيضا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، وبدعم من أعضاء المكتب الآخرين والأمانة العامة، تمكنت من زيادة نسبة النساء المشاركات في أعمال بناء السلام خمسة أضعاف خلال العام الماضي. ولذلك، إذا كان بوسع لجنة بناء السلام أن تشجع على مشاركة المرأة، بوسع مجلس الأمن أيضا أن يفعل ذلك.

التي ستعقد في ١٦ حزيران/يونيه. ونشكر النيجر على قيادتها في اعتماد تقرير مجلس الأمن السنوي لعام ٢٠٢٠ (A/75/2) في الوقت المناسب، ونهني أعضاء المجلس على الالتزام بالموعد النهائي لاعتماد التقرير وعرضه.

فيما يتعلق بجوهر التقرير، من الواضح أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) قد أثرت تأثيرا عميقا على عمل المجلس. ولكن الجائحة لم توقف عبء عمل المجلس أو التزاماته، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بالوفاء بولايته. ويبرز التقرير أن عام ٢٠٢٠ اتسم بالاضطرابات وعدم الاستقرار، وزادت من تعقيد ذلك جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)،

إن عجز المجلس عن العمل في بعض من أكثر المجالات أهمية التي تتهدد السلم والأمن، بما في ذلك التهديد باستخدام حق النفس، ما زال مصدر قلق عميقا لنا. ونأسف لأنه لم يتمكن خلال هذه الفترة، فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس، من الاتفاق على عدد من التدابير المؤقتة، بما في ذلك التصويت الفعلي في الوقت الحقيقي. وتود نيوزيلندا أن تضاعف من تعليق فريق المساءلة والاتساق والشفافية، بالقول إنه من المفيد، لدى تقديم التقرير، إبراز أثر الجائحة على السلم والأمن الدوليين، وعلى عمل المجلس وأدواته. ومن شأن ذلك أن يقدم لمحة أفضل عن كيفية تأثر عمل المجلس والدروس التي يمكن استخلاصها.

لا نريد أن نرى المجلس يواصل التحرك صوب اتجاه يبعث على القلق بحيث تؤدي الخلافات إلى التقاعس عن العمل وهي أكثر شيوعا من الاتفاق. إن عمل مجلس الأمن في مجال صون السلم والأمن جزء حاسم من عمل الأمم المتحدة، ولكن لا يمكن تحقيقه في عزلة. ولهذا السبب، تؤدي الجمعية العامة دورا في الدفع نحو مجلس أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة وأكثر اتساقا. وهذا التقرير والمناقشة التي نجرها هنا اليوم يشكلان خطوة نحو تحقيق ذلك.

ومع ذلك، نشدد على أننا كنا نحبذ أيضا أن نرى تحليلا أعمق لمضمون وسياقات الحالات ذات الاهتمام المشترك للمجلس والدول الأعضاء على حد سواء. وفي هذا الصدد، نشدد على بنود جدول الأعمال ذات الأهمية الخاصة بمنطقتنا، ولا سيما التطورات المتصلة بتنفيذ ولايتي البعثتين السياسيتين الخاصتين بكولومبيا وهاتي.

بناء على ذلك، فإن تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا والاهتمام الذي أعرب عنه مجلس الأمن في دعم الجزاءات التي فرضتها الولاية الخاصة من أجل السلام، يوضحان أهمية التمسك بالالتزامات المتعلقة باتفاق السلام ودعم المجتمع الدولي لتحقيق هذه الغاية. وفيما يتعلق بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاتي، نشدد على الصلة الأمنية للبعثة بعناصر التنمية، لا سيما في سياق الجائحة، من أجل تحقيق الأهداف المنشودة بنجاح، ودعم مبدأ الملكية الوطنية على الصعيد المتعدد الأطراف.

في الختام، نعتقد أن كل ما قلته من فوري يتماشى مع تعزيز تعددية الأطراف، ومع مطالب مواطني العالم بمزيد من الشفافية والمساءلة في صنع القرار، ومع الالتزامات الواردة في الإعلان المتعلق بإحياء الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة (القرار ١/٧٥) الذي أنشأنا فيه تعزيز السلام ومنع نشوب الصراعات وبناء الثقة وتحديث الأمم المتحدة بوصفها أولويات عملنا.

السيد هوك (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة الهامة.

تؤيد نيوزيلندا البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال في وقت سابق باسم فريق المساءلة والاتساق والشفافية. لذلك، اسمحو لي أن أدلي ببضعة تعليقات إضافية بصفتي الوطنية.

في كل عام، تتيح هذه المناقشة فرصة رئيسية للتأمل في العلاقة المؤسسية بين الجهازين وعمل مجلس الأمن. ويسرنا أن نكون قادرين على القيام بذلك بالحضور الشخصي. وهذا أيضا شهر يتزامن مع المناقشة المفتوحة السنوية لمجلس الأمن بشأن أساليب العمل،

دورتها السادسة والسبعين، وبالتالي هم أعضاء في المكتب لتلك الدورة: اللجنة الأولى، السيد عمر هلال، ممثل المغرب؛ اللجنة الثانية، السيدة فانيسا فرايزر، ممثلة مالطة؛ اللجنة الثالثة، السيد محمد سياد دولي، ممثل جيبوتي؛ اللجنة السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، السيدة إغريسيلدا أراسيلي غونزاليس لوبيز، ممثلة السلفادور؛ اللجنة الخامسة، السيد مهير مارغريان، ممثل أرمينيا؛ اللجنة السادسة، السيدة علياء أحمد سيف آل ثاني، ممثلة قطر. وأهني رؤساء اللجان الرئيسية الست للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة على انتخابهم.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه المناقشة بشأن هذا البند في هذه الجلسة. سنستمع إلى بقية المتكلمين عصر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

بذلك تختتم الجمعية هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال.

الإعلان عن نتائج انتخاب رؤساء اللجان الرئيسية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الممثلين التاليين قد انتخبوا رؤساء اللجان الرئيسية الست للجمعية العامة في